

## التعليقات والمناقشات على ورقة أ/محمد الرميحي بعنوان: الديمقراطية والنخب العربية

في

التحفظات على الديمقراطية في البلاد العربية

سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١

## الفضل شلق

يتحدث الأستاذ الرميحي في ورقته عن أزمة عميقة تعانيها الأمة العربية ومن ضمنها النخبة العربية، ولا أحد منا يستطيع إنكار ذلك. فالهزيمة ظاهرة - وهي ليست في مواجهة الغرب الإمبريالي- الرأسمالي، إلخ... بل في مواجهة دولة صغيرة لا تشكل أكثر من محطة له. أما تبذير الموارد وهدر الطاقات، وإجهاض المبادرات، بل واستباحة الأمة على أيدي أبنائها، فربما كانت هذه الأخيرة هي العلة الحقيقية. ومن يدري ما هي العلة الحقيقية؟ لقد فشلنا، حتى الآن (والعزاء الوحيد هو "حتى الآن") في كل أهدافنا، حتى يبدو أن الصمت هو الأجدر بنا. لكن الاستسلام ليس صفة إنسانية حتمية، وإلا كان المصير البشري هو مصير الحيوانات الأخرى بل النباتات التي تزول عن وجه البسيطة بمعدل آلاف الأنواع كل عام. والوحيد بينها الذي لا يستسلم لما يبدو محتومًا، هو الإنسان. ففي اللوح المحفوظ مكتوب لنا أن يتجدد سعينا، وأن يكون السعي في سبيل إنجازات غير واردة التحقق؛ وقد تأسست هذه الأمة حين كانت موازين القوى في غير صالحها، وحين كان أقرب المقربين إلى الرسول الكريم لا يصدقون أنها سوف تنتصر على إمبراطوريتي الروم والفرس.

إن أزمنا مع الديمقراطية هي أزمة القدرة على الفعل وأزمة معرفة ووعي، وقد أشار الأستاذ الرميحي إلى حالات تاريخية متناقضة، لدى أمم متعددة، ولدى أمتنا العربية، حتى يكاد المرء يضيع ويتساءل هل الديمقراطية ضرورية، إذا توفرت أشياء أخرى؟ وهل الديمقراطية تستحق الاعتبار إذا خلا الأمر من الحرية، وهذا تعبير لا يرد في الورقة القيمة، والزخرة بالمعرفة الثاقبة، التي قدمها الأستاذ الرميحي؟ والحرية ذكرها أمر مخيف، إذ يمكن أن تصل بنا إلى نتائج وحالات لا يمكن توقعها، فلذلك يجب أن نضع لها الشروط. وأول هذه الشروط أن تخرج شعوبنا من "الفقر والجهل والمرض" كما درج قادة الأحزاب على القول منذ أن تأسست الأحزاب (الإسلامية والقومية، وهي تأسست في وقت واحد تقريبًا) وإلا فسوف تكون الحرية نوعًا من الفوضى غير المقبولة. ولا يفوتنا أن الانتداب جاء باسم هذه الشروط عينها، إذ كان يجب في نظر القوى الاستعمارية تهيئة شعوبنا للحرية. كما لا يفوتنا أن المظاهرات التي تنشب ضد المؤتمرات الدولية، حين يجتمع قادة النظام العالمي أو ممثلوهم، قد وصمت دائمًا بالفوضوية؛ وكل احتجاج لا يكون معروف النتائج سلفًا يوصم بالفوضوية، أي الخروج على

النظام. والنظام يجب أن يبقى، والحرية مشروطة أن تبقى في إطارها، فيمتنع ما هو غير متوقع ومستحيل التجاوز. فكل بدعة ضلالة، ولا يمتاز في ذلك عربي على أعجمي، ولا أعجمي على إفرنجي.

إن الأزمة التي يعبر عنها الأستاذ الرميحي مزدوجة، فهي أولاً أزمة العلاقة مع الذات، وهي ثانياً أزمة العلاقة مع العالم (يقولون الآخر، ولا أحب هذا التعبير لأنه لم يعد يعني شيئاً خاصة بعد أن صار شائعاً لدى كل جاهل وعالم).

أما العلاقة مع الذات فهي تتمثل في التراث والهوية اللذين يبدوان وكأنهما معطيان من الماضي دون أن يملك أي منهما إمكانيات التحول إلى مشروع سياسي مستقبلي. فقد أعطانا الأولون، كما نعتقد هويتنا، ولا نستطيع أن نغير منها شيئاً؛ وغاب عنا أن الهوية تُصنع في كل لحظة وتتجدد في كل آن، فهي بالدرجة الأولى مشروع للمستقبل وليست فقط من معطيات الماضي؛ وهي بالتالي لا تعني شيئاً إن لم تكن استيعاباً تتجاوز الماضي والتراث ولكل ما يعترف به على أنه مجيد وعظيم في الأيام الغابرة.

إن مشكلة الهوية النابعة من التراث هي أنها لا تعرف أن التراث انتقائي بطبيعته وأنه سحب الحاضر على الماضي. فهي تُدخلُ الهزيمة (هزيمة الحاضر) إلى تاريخنا الذي يجب أن ينمو وأن يتطور والذي يجب أن يتجاوز نفسه في كل لحظة زمنية. والتراث غير التاريخ، فالأول رؤية ماضوية، تسكن الماضي، أما الثاني فهو Process عملية ذات أبعاد مستقبلية ترى في التجدد مشروعاً دائماً للتجاوز، تتجاوز الماضي المجيد والحاضر المهزوم، كي نصنع حالة جديدة تتناسب مع إمكانيات هذه الأمة التي تضمحل إمكانياتها تدريجياً ما لم تستند إلى مشروع كوني يليق بها.

أما العلاقة مع العالم فهي الأساس الذي يقرر علاقتنا مع أنفسنا (أي العلاقة مع الذات). ولا يعني ذلك أن العالم الخارجي يقرر لنا ما يجب أن نكون عليه، بل يعني أن قرارنا بشأن

العالم هو ما يحدد علاقتنا بذاتنا. وربما بدا هذا الكلام ملتبسًا، لكنه أفضل بكثير من الحديث المكرر منذ عشرات السنين حول مواجهة الإمبريالية الذي تحول في التسعينات إلى كلام عن تحديات العولمة. وقد كان الكلام عن مواجهة الإمبريالية في مراحل النضال من أجل التحرر الوطني أمرًا ذا معنى محدد إذ كان يهدف لتحقيق الاستقلال الوطني. أما الكلام الآن عن تحديات العولمة فهو لا يعني أكثر من الانعزال عن العالم (ومن يريد الاستقلال فعزلاً) يحكم على أمته بالموت، لأن ذلك يعني العزوف عن استخدام الأدوات المعرفية والتقنية المتاحة، وانعدام القدرة على اكتساب أسباب القوة، ولا مكان في هذا العالم الرأسمالي المعولم أي " الموحد بمعنى ما" إلاً للأقوياء).

يتكرر الكلام عن العولمة، وكأننا لا نعرف ماذا يريد العالم منا، مع ان العنوان هو حقوق الإنسان، أي أننا نندرج في قواعد اللعبة حسب الحدود المرسومة سلفاً، فنتعين الواجبات المترتبة علينا، الواجبات التي لا ننال في مقابلها إلا الحقوق التي يحددها غيرنا. أما الحقوق التي نراها نحن والتي نتحقق بها حريتنا والتي لا معنى للديمقراطية بدونها، فهي تصبح بحكم الملغاة. لذلك فإن الأهم هو أن نعرف ماذا نريد من العالم، وماذا يجب أن يكون موقعنا فيه، أي كيف نتحدد العلاقة به على أساس رؤيتنا له: ما هو المشروع؟ هذا هو السؤال، بل هذا هو شرط الحرية والديمقراطية، وليس شرطهما ارتقاء شعبنا العربي إلى حالة يرضى بها الغير.

ولا أرى للديمقراطية معنىً إلاً الالتزام بأمتنا، بعجزها وبجورها، والانتماء إلى شعبنا العربي على ما فيه من "فقر وجهل ومرض" أنكره قادة الأحزاب الثورية، وعلى ما فيه من حالة غير إيمانية أنكرها بعض قادة الأحزاب الإسلامية (سيد قطب الذي رأى إسلامًا ولم ير مسلمين)، أو على ما فيه من تخلف أنكره من فرضوا الانتداب أي الاستعمار على أقطارنا ولا أرى الديمقراطية سوى أن تكون النظام الذي يتم بموجبه التعبير عن وجدان ومشاعر أمتنا ولا هدف الآن لهذه الأمة يعلو على مطلب إيوكلما رأينا طفلًا أو مقاتلاً أو استشهاديًا يسقط في فلسطين ندرك معنى إلى وقدرتها. وإذا لم تكن الديمقراطية تعبيرًا عن مشاعر ووجدان أمتنا، فهي ستعبر حتمًا عن مطالب أمم أخرى. فهل نستطيع القبول بذلك؟ إذن، فلنبق مع أمتنا ومع شعبنا (أو مع شعوبنا، إذا جاز التعبير) ولا ضرورة للقفز إلى التعلق بمرجعيات أخرى، إذ سيعني ذلك التخلي عن مبدأ سيادة الشعب الذي لا ديمقراطية بدونه.

إن المشكلة في مفهوم التراث وفي مفهوم العولمة، هي أن الأول يصدنا عن معرفة ذاتنا، وعن إدراك كنه تاريخنا وسيرورته، وأن الثاني يصدنا عن معرفة العالم والانخراط فيه. فالتراث انتقائي بطبيعته، إذ هو يعني إعادة ترتيب بعض الحوادث التاريخية بما يتيح سحب الحاضر على الماضي، وإعلاء شأن الرغبات على الممكنات، وإحلال الغرائز مكان السياسة. أما العولمة فهي ذلك الغول الذي يتربص بنا، يحيك ضدنا المؤامرات، يساعد عدونا، يكرهنا فكرهه، وكره معه ذلك الكم الهائل من المعرفة والتقدم، فنضع حاجزاً بيننا وبين كل وسائل القوة. والمعلوم أن المعرفة هي المصدر الوحيد للقوة في هذا العصر، ولا حاجة لتكرار معلومات عن تطور العلوم وأهمية البحث العلمي وغير ذلك مما يجب تعلمه من الغرب المتفوق.

لكي نتصالح مع أنفسنا ومع العالم، علينا أولاً الاعتراف بتفوق الغرب؛ بتفوق حضارته وثقافته، بتفوقه مادياً ومعنوياً. وعلينا ثانياً أن نعترف بأن الحضارة الغربية ليست فقط هي الحضارة المهيمنة في العالم الراهن بل هي الحضارة الوحيدة القادرة على التطور تلقائياً، أي بدوافع ذاتية، وإن كل حضارة أخرى (إسلامية، هندوسية، أو كونفوشيوسية) لا تستطيع التطور إلا بمقدار ما تتواصل مع الحضارة الغربية؛ أي بمقدار ما تستمد منها وتعترف بها وتتحوّل إليها. فجميع الثقافات الأخرى، أي غير الغربية، تتحوّل تدريجياً إلى فولكلور بمقدار ما تنعزل عن الثقافة الغربية. وخطورة العولمة ليس أنها تقضي على الثقافات الأخرى، بل أنها تحافظ عليها في متحف الأنثروبولوجيا. إن أولياء الثقافة الغربية يفعلون ما لا يستطيعون القيام به غيره؛ أما نحن فهل نستمر في قلب الأولويات؟

والأولوية الآن هي أن نحسن استخدام ثقافة الغرب كي تصبح وسيلة تحرر، أي أن نكتسب المعرفة وأن تصبح هذه قادرة على الفعل ومصدراً للإرادة. الأولوية هي أن تتحوّل المعرفة إلى إرادة، والمعرفة لا يمكن اكتسابها إلا عن طريق استيعاب ثقافة الغرب. فلا لزوم للتفوق ضمن التراث، ولا لوضع الحواجز بيننا وبين الثقافة الغربية عن طريق مفهوم العولمة الملتبس.

وإذا كانت المعرفة هي الأولوية الأولى، فإن ذلك يلقي المهمة على عاتق النخبة الثقافية. والدول التي نراها الآن موغلة في التقدم، أو التي تقدمت في مراحل لاحقة، أنشأتها نخب ثقافية-سياسية؛ وما كان بإمكان أمة من هذه النخب إنجاز مهمتها دون الوعي المستند إلى معرفة. وقد كان لكل من هذه النخب مشروعها كي تستطيع المضي فيه، أي كان لديها ما تقوله. وعلى النخبة العربية أن يكون لديها ما تقوله كي تستقيم الديمقراطية. وقد أحسن الأستاذ الريميحي عندما أنهى ورقته بالحديث عن ضرورة تجديد المشروع العربي.

ودون المعرفة، أي دون أن يكون للنخبة العربية ما تقوله، سنبقى نتسكع على أبواب السلطان، وسنبقى المساعي خاضعة لرغبات الحكومات في أقطارها، وسنبقى موضوعاً تفاعلياً، وسنبقى الديمقراطية رغبةً يميلها الحاكم، أو استفتاءً تقرر نتائجه سلفاً. ودون الوعي الذي تطوره النخبة الثقافية وتصوغه، سنبقى قرارات الحكام عشوائية، إذ لا يمكن التصويب دون المعرفة والوعي بالذات وبالعالَم، أو بالوعي بالذات عن طريق الوعي بالعالَم.

إن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي هي أزمة الوعي والمعرفة بالدرجة الأولى، فهي أزمة النخبة العربية التي تخلت عن مهمتها الأساسية في المعرفة منذ أواسط هذا القرن لسبب أو لآخر. وهذه الأزمة هي التي ولدت الأنظمة العسكرية الاستبدادية. ومعنى القول "ديمقراطية دون ديمقراطيين" هو أن المشكلة في النخبة لا في شعبنا العربي الذي ما نشأت قضية إلا واستجاب لها.

أما القول "بأن الانتخابات الحرة في ظل التخلف العربي الراهن لن تأتي بدعاة النهضة، بل إن المنطق يقول أنها قد تأتي بالأكثر غوغائية والأعلى صوتاً / والأكثر كذباً، والأسوأ من هذا وذاك أنها قد تأتي بقوى فاشية معادية للتقدم وللديمقراطية ذاتها"، كما يختتم الأستاذ الريميحي ورقته، فهو قول يضع الإصبع على الجرح لا لجهة التعبير عن رأي صحيح بل لأنه يؤكد على أن الأزمة هي في وعي القائل الذي يدين شعبه ويريد الديمقراطية في آن معاً. فهو يبدأ ورقته

بقول أبراهام لنكولن: "الديمقراطية هي حكم الشعب، من خلال الشعب، ومن أجل الشعب"، ثم يذكر في مكان آخر توكفيل الذي بين أن "الديمقراطية في الغرب قد ارتقت كنتاج عضوي للتطور"، الخ...

هنا يحق لنا التساؤل: هل كان الأميركيون في عهد الآباء المؤسسين، أو في أيام توكفيل أو حتى في أيام لينكولن أكثر رقيًا من العرب الآن؟ وإذا كان العرب في ظل التخلف الحالي غير قادرين على التصويت إلا لمن هم "الأكثر غوغائية، ولأعلى صوتًا والأكثر كذبًا" فهم بحاجة إلى وصاية. فهل هي وصاية "من يكفل عدم المجيء بقوى فاشية"؟! وهؤلاء ربما كانوا بحاجة إلى تسمية خوفًا من الظن بما يسوء الكاتب. لكن الأفضل هو الافتراض أن في الأمر زلة لسان، وأن الكاتب بعد أن شهد تجارب الأحزاب القومية الثورية، والأحزاب الإسلامية، التي ما كانت أفضل من سلطان الحكام التقليديين، يريد نوعًا جديدًا من الوصاية على الشعب، وصاية المثقف الذي يريد تغيير الشعب قبل أن يصبح هذا صالحًا أقول كلمته، أو بالأحرى تغيير الشعب كي يستحق النخبة التي تدعي لنفسها حقًا لم يمنحها إياه أحد. ومن هي الجهة التي تملك حق منح الوصاية لهذا الطرف أو ذاك على الشعب والمجتمع؟ ألا تترك هذه النخبة أنها في اللحظة التي تبيح فيها مبدأ الوصاية على الشعب لصالحها، فإنها تبيح المبدأ نفسه لأطراف أخرى؟ ولماذا نتجاهل أنه إذا كانت الديمقراطية تأتي بنتائج سيئة أو غير مرضية، فإن أي نظام آخر سيأتي بنتائج أكثر سوءًا بكثير؟ وأن الفاشية لم تكن يومًا حصيلة الانتخابات الديمقراطية بل حصيلة التراجع أو التخلي عنها؟

إن ما يتحدث عنه الأستاذ الرميحي يعبر عن ظاهرة عامة لدى النخب الثقافية العربية التي تستعلي على أمتها. لكن هذه النخب لم تحقق نتائج باهرة على صعيد المعرفة أو التطبيق العملي كي تمارس أي نوع من العنصرية الثقافية على شعبها. فهذا المشهد الثقافي العربي لم يتغير كثيرًا منذ بدايات القرن العشرين. وقد استنتج ألبرت حوراني في كتابه الصادر في الستينات بعنوان "الفكر العربي في عصر النهضة"، أن الأفكار التي كانت النخب الثقافية والسياسية العربية تتداولها ليس فيها الكثير من الإبداع والتجديد. وعندما استعرض محمد جابر الأنصاري المشهد ذاته بعد ثلاثين عامًا، وجد أن الصورة لم تتغير كثيرًا.

إن ما تحتاجه الأمة هو إلى القيادة لا الوصاية. والقيادة مسألة سياسية لا تتعلق بالثقافة أو بالبنى الاجتماعية، بل بالرؤية والقدرة على تحفيز المجتمع وإطلاق طاقاته، وذلك لا يكون إلا بالتعبير عن المجتمع والشعب، والعيش معهدون تعالٍ أو استكبار.

ما نحتاجه هو نخبة لا تخشى العولمة وتسعى للعورية وتدرک أن الفاصل بين صلح الحديدية واليرموك ثماني سنوات في ذلك الزمن البطيء، وأن أممًا أخرى في هذا العصر خرجت من التأخر إلى التقدم في سنوات قليلة.

إن مهمة النخبة الثقافية هي اعتماد المعرفة وانتهاج طريق السياسة كي تستطيع أن تقود أو على الأقل أن تساهم في قيادة أمتها. لكن النخبة الثقافية العربية تخلت عن المهمتين معًا.

تحتاج النخبة الثقافية العربية، كي تصبح ديمقراطية، إلى ترك مبدأ التغيير، تغيير المجتمع، والانتقال إلى مبدأ التمثيل، تمثيل المجتمع. فالذين يؤمنون بمبدأ تغيير المجتمع لا يحتاجون إلا إلى أفكار قليلة تتكون منها لديهم صورة عما يجب أن يكون عليه المجتمع ويسعون إلى حشره في إطارها. ولا يهتمهم أن تكون أفكارهم صحيحة بل المهم لديهم هو أن لديهم أفكارًا يريدون تطبيقها، ولذلك فهم لا يهتمون بالنظرية ويكرسون كل جهودهم للممارسة. وما هو عملي يحتل الحيز الأساسي في ذهنهم. وهم إذ يميزون بين الممارسة والنظرية، فإنهم يعطون الأولوية للأولى.

أما تمثيل المجتمع فهو يحتاج إلى أفكار كثيرة تؤسس لفهم شمولي للمجتمع ولتاريخه ولحاجاته. ومن يهتم بتمثيل المجتمع يكرس جهدًا أكبر لقضايا الحقيقة ولا يقتصر سعيه على الصورة الذهنية المسبقة، أي على "الأنا" المنتفخة. والاهتمام الجدي بقضايا الناس يقود حتمًا



إلى الالتصاق بهم والإيمان بقدرتهم على التمييز وعلى تبين الصواب من الخطأ والغث من السمين.

إن الفرق بين الاتجاهين، التغيير والتمثيلي، هو في الآن ذاته الفرق بين انتمائين، أحدهما لسلطة الأنا التي تفرض نفسها على المجتمع، وثانيهما الانتماء للمجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون؛ وكل ذلك مع العلم بأن مجتمعنا، كأبي مجتمع آخر سوف يتغير ويتطور بطبيعة الأمر دون انتظار فارس منقذ على حسان أبيض.

وعندما تدرك النخبة العربية أنها ليست هي المنقذ، بل هي التي يمكن أن تقود مجتمعها متى عرفته والتصقت به وأمنت بقدرته على التطور، عند ذلك تصبح هذه النخبة ديمقراطيةً وتحرر من أنانيتها وتساهم في حرية مجتمعها. فلكي تقود النخبة مجتمعها، عليها أن تعرفه، ومتى عرفته تصبح ديمقراطية بالضرورة.

لا يتطلب الاستبداد سوى بضعة أفكار كي يتم التحكم بالناس على أساسها، ولكي تتكون الصورة عما يجب ان يكون، فيعاد تشكيل المجتمع قسراً حسب هذه الصورة. أما الديمقراطية فأنها تحتاج إلى أفكار كثيرة من أجل التمكن من الحوار مع الغير ومن أجل معرفة الذات والتاريخ والمستقبل. لذلك يمكن معادلة الاستبداد بالجهل والديمقراطية بالمعرفة.

### ٣- ب: تعقيب برهان غليون

#### التحفظات على الديمقراطية في البلاد العربية

بالرغم من أن الحديث عن الديمقراطية والدفاع عن قضيتها قد أصبحا من محاور العمل والنقاش الرئيسية في الحياة العربية، إلا أن موقف النخب العربية، الثقافية والسياسية معاً، لا يزال شديد الالتباس. ويبدو كما لو أن الكفاح من أجل الديمقراطية لا يرد على أيمن حقيقي بالقيم التي تتضمنها ولا بحظوظ توظيفها في البلاد العربية أو نجاحها إذا طبقت، بقدر ما هو وسيلة لإضفاء الشرعية على الكفاح ضد النخب الحاكمة، سواء أكان ذلك في سبيل الحلول محلها أو ربما التقرب منها والمشاركة معها. هذا ما بدا لي من مطالعتي لورقة الديمقراطية والنخب العربية، ومن قبل للعديد من الأوراق التي تتحدث عن مواقف بعض التيارات الفكرية والسياسية على مسألة الديمقراطية. والواقع أن التحفظات التي يوردها الرميحي في ورقته تغطي إلى حد كبير مجموعة التحفظات المثارة في الثقافة والسياسة العربيتين المعاصرتين، باستثناء ما يتعلق باستخدام أو احتمال استخدام الديمقراطية كوسيلة للتدخل الخارجي، وما يرتبط بتحفظات التيارات الإسلامية التي تنظر إلى المسألة من وجهة نظر أخرى. ويمكن تلخيص هذه التحفظات كما يعرضها الرميحي في ست تحفظات رئيسية:

- ١- لا تأخذ الديمقراطية ولا الديمقراطيون بعين الاعتبار القوى الخفية في الطبيعة الإنسانية وهي قوى إن لم تكن شريرة بالأساس فهي من دون شك أنانية. ولذلك لا ينبغي أن نخدعنا المظاهر. وما نراه من حركة تقدم وانتشار واسع للديمقراطية اليوم في العالم قد ينقلب غداً إلى الضد. فالديمقراطية نبتة هشّة لا تنسجم مع معطيات النفس البشرية.
- ٢- إن الديمقراطية تحمل تهديدات ومخاطر كبيرة للدول النامية والفقيرة. والسبب في ذلك أنها تحتاج كي تستقر إلى درجة معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وإذا لم يتحقق ذلك فهي تؤدي إلى وثوب المغامرين الغوغائيين إلى السلطة مستغلين سذاجة الرأي العام أو جهله.
- ٣- إن الديمقراطية لا تساعد بالضرورة على التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فهي غالباً ما تتيح استلام السلطة من قبل نخب غير مخلصّة وضعيفة وكاذبة. وبالعكس بينت بعض التجارب، ومنها تجربة الرئيس الأوغندي يوري موسوفيني أن من الممكن للحكم المطلق المستنير أن

يحقق معدلات نمو اقتصادي ممتازة.

٤- إن الديمقراطية في هذه الدول النامية ضعيفة التطور تهدد وحدة الأمم واستقرارها. كما أن الديمقراطية تضعف الدول لأنها تشجع على الحلول الوسط غير الفعالة وعلى الحكومات الائتلافية الهشة في المجتمعات التي لم تعمل فيها المؤسسات البيروقراطية أبدا بصورة جيدة أولا. ويقود إضعاف الدولة إلى كوارث حقيقية. ففي المجتمعات غير المتطورة تؤدي التعددية إلى تعميق ومؤسسة التقسيمات العرقية والإقليمية القائمة. وأفضل مثال على ذلك ما حصل ليوغوسلافيا عندما أصبحت ديمقراطية فتمزقت أوصالها بينما نجحت رومانيا ذات السجل الأسود في الديمقراطية في الاحتفاظ بوحدها. وينطبق الأمر ذاته على أفريقيا جنوب الصحراء وما شهدته من حروب تطهير عرقي. ثم إن الدول لم تتشكل أبدا من خلال الانتخابات، لكنها تشكلت من خلال الجغرافية والتاريخ وصعود البرجوازية المتعلمة، بل من خلال حروب التطهير العرقي. ومثال ذلك اليونان التي لم تصبح ديمقراطية إلا لأنها أقدمت في مطلع القرن العشرين على ترحيل لاجئين مما أدى إلى خلق مجتمع ذي عرق واحد.

٥- الديمقراطية ليس لها حظ من النجاح في مجتمعات تفتقر إلى الطبقة الوسطى. والطبقة الوسطى من صنع الأنظمة الاستبدادية. لكن عندما وصلت إلى حجم معين وثقة بالنفس ثارت على صانعها. وفي البلاد النامية لا يكاد يوجد طبقة وسطى. ومن الصعب في هذه البلاد النامية تجاوز الخيارين الوحيدين: الفوضى الديمقراطية والطغيان.

٦- بيد أن الأمر يزداد سوءا عندما نأتي إلى البلاد العربية. إذ سنجد أمامنا هنا عقبات أكبر، وبالتالي حظوظا أقل لممارسة الديمقراطية. فالديمقراطية في مجتمعاتنا فكرة مستوردة وليست ثمرة تطور مستقل للظروف الذاتية والموضوعية. وهي تواجه تاريخا فكريا يتسم بالجمود واستمرار الأطر الاجتماعية المعرفية السلبية التي لا تزال سائدة بصرف النظر عن الأشكال السياسية التي تأخذها الدولة. ولها فيها سطوة كبيرة. فلا تزال السلطة تستمد شرعيتها منه. وبالإضافة إلى ذلك تعاني هذه المجتمعات من التخلف الشديد ومشاكلها الرئيسية لا علاقة لها بالديمقراطية بقدر ما هي مرتبطة بأزمة الهوية والتخلف المجتمعي وغياب استراتيجية واضحة للمستقبل عند النخب الحاكمة، والتخلف الثقافي والانحطاط والنتيجة أن الديمقراطية لا تتحقق بالأمنيات لكن فقط عندما تكون ذروة لنهضة اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخلاقية شاملة. الديمقراطية عندما تكون فقط مجرد انتخابات حرة تجرد عن عمد أو عن غفلة من محتواها الحقيقي. فالانتخابات الحرة في ظل التخلف العربي الراهن لن تأتي بدعاة النهضة. بل إن المنطق يقول إنها قد تأتي بالأكثر غوغائية والأعلى صوتا، والأكثر كذبا. والأسوأ من هذا وذاك أنها قد تأتي بقوى فاشية معادية للتقدم وللديمقراطية ذاتها.

وإذا أردنا الاختصار قلنا: إن الديمقراطية لا تفيد في بلادنا لعدة أسباب. فهي لا تناسب تطور مجتمعاتنا، ولا تتلاءم مع الثقافة السائدة فيها، وهي مضرّة بتكوينها الوطني ومضعفة له وغير ملائمة لما تعرفه هذه المجتمعات من تعددية دينية أو أقوامية، وليس لها حظ من النجاح. وليس هناك طبقة وسطى يمكن أن تستند إليها. وفي النهاية ليست هي ما نحتاج إليه. إن حاجتنا الحقيقية الآن هي لمشروع نهضوي شامل، وهذا المشروع يتحقق بشكل أفضل من قبل حاكم مطلق مستنير، وأسباب النهضة هي الثقافة. فهي خط الدفاع الأول، وهي العروة الوثقى.

لقد عبر الرميحي في ورقته عن تحفظات النخب العربية أفضل بكثير مما لو كان تركها تعبر عن نفسها. ويمكن أن يستنتج المحلل من هذا الموقف أن النخب العربية تحبذ الديمقراطية وتقدرها وتجد أنها تمثل تقدما كبيرا من الناحية السياسية والأخلاقية، بيد أن هذه النخب تخشى منها على الدولة والى الوطنية والتقدم والتنمية في البلاد العربية، ولا تؤمن بإمكانية تطبيقها، أو على الأقل في الوقت الراهن. وتميل هذه النخب بشكل عام إلى موقف التشكيك في قدرة المجتمعات العربية على استيعاب قيمها وتبنيها. فهم يؤكدون أنه لا يمكن للديمقراطية مهما فعلنا أن تطبق عندنا، وإذا حصل وطبقت فستكون انتخابات فحسب، أي مفرغة من مضمونها. والنتيجة التي تخلص إليها هذه النخب هي أنه في هذه الحالة، وإذا كان الاختيار الموجود هو بين الفوضى الديمقراطية أو الطغيان، فمن الأفضل إرجاء الاختيار والإبقاء على ما هو قائم.

ينطبق هذا التحليل في نظري بشكل مباشر وقوي على الكثير من النخب الخليجية. ويعكس موقف الحياد السلبي تجاه الديمقراطية الوضع الذي تعيش فيه النخب المثقفة والطبقة الوسطى الخليجية التي تجد في أنظمة الحكم الراهنة غير الديمقراطية بتاتا لكن المتسامحة سياسيا وأحيانا فكريا أفضل حاجز ضد التيارات التي يمكن أن تخدمها الديمقراطية والتي تهدد بزعة الاستقرار العام، سواء أكانت دينية أو، من قبل، قومية عروبية. وكل تغيير في اتجاه أو آخر قد يهدد أو سيهدد حتما الدولة الضعيفة والقوام الوطني الهش. فهذه النخب تجد فيما هو قائم ما يستجيب بالضبط لواقع الحال: لا ديمقراطية الفوضى ولا طغيان العسكر والفاشية.

بيد أن الأمر أكثر تعقيدا في بقية البلاد العربية. فإذا كان هناك بعض الدول التي تبيح هامشا من الحرية النسبية على الأقل في ميدان التعبير إلا أن هناك دول أخرى تلغي كل حياة سياسية بل عمومية وتنزع إلى البطش اليومي ولا تتردد أمام مصادرة الحياة العمومية إن لم نقل استباحة المجتمعات وإعلان الحرب الدائمة عليها. وهذا ينطبق على القسم الأكبر من الدول العربية. وإذا وجدنا كثيرا من التحفظات المذكورة أنفا ذات صدى عميق أحيانا لدى نخب الفصيحة الأولى من البلدان المشابهة في تسامحها النسبي مع الإنسان لا مع المعارضة بالضرورة فالأمر مختلف تماما لدى الطبقات الوسطى أو النخب المثقفة في البلدان التي تعاني من نظم أقرب إلى الطغيان

والسيطرة الحيوانية منه إلى الإدارة السياسية. فليس موضوع الصراع هنا الحفاظ على توازن داخلي دقيق مستند إلى وضعية جيوسياسية ودولية خاصة، أي توازن مكفول أساسا من الخارج ومغذى بقدرات كبيرة على رشوة الطبقة الوسطى وخلقها، وإنما بالعكس من ذلك تماما: إنه تغيير أنظمة الطغيان ودفعها إلى التغيير. فليست النخب هنا أمام خيار آخر سوى الاستسلام للطغيان والخضوع له أو العمل لدمقرطة الحكم والنظام. ولذلك فإن المنظور يختلف تماما والتجربة المعاشة أيضا ومعها التساؤلات.

فبينما تركز النخب المرشوة ماديا أو زبائنيا، في الخليج بشكل خاص، لكن في كثير من البلاد العربية الأخرى، على الطبيعة الشريرة للإنسان عموما والتي تدفع إلى التشاؤم من مستقبل الديمقراطية، تركز النخب العربية غير الحاكمة في البلدان الشمولية على الطبيعة الشريرة للأنظمة الاستبدادية وسدنتها. وتكاد تكون متفائلة جدا بأن مستقبل هذه الأنظمة أصبح وراءها وأنها فقدت شرعيتها وأصبحت على خط الدفاع المباشر عن نفسها وعن مصالح الفئات التي تمثلها. وهناك إيمان عميق لديها بأن موجة التحول الديمقراطي التي عمت أجزاء كبيرة من العالم، موجة عميقة ومستمرة، وأنها لن تتأخر قبل أن تغمر أجزاء كبيرة من المجتمعات العربية.

وبينما تركز النخب التي اشترت الحقوق السياسية والمشاركة ببعض الامتيازات المادية على المخاطر الناجمة عن وثوب مغامرین غوغائيين إلى السلطة، تشير النخب العربية المسحوقة إلى أهمية الديمقراطية من أجل تكوين رأي عام ناضج ومسؤول هو وحده القادر على وضع حد للفساد المستشري وتقليم أظافر الفئات التي وضعت يدها على الدولة والمال العام.

وبينما تركز النخب المستفيدة على ضعف الديمقراطية في دفع حركة التنمية لأنها تتيح استلام السلطة من قبل نخب غير مخلصه وضعيفة، تؤكد النخب العربية على أن غياب الديمقراطية لم يعط لا حرية ولا تنمية وترفض مقايضة واحدهما بالأخرى أو طرحهما كما لو كانتا في تناقض حتمي.

وبينما تركز النخب المحمية على خطر الديمقراطية على وحدة الأمة وقوة الدولة، تركز النخب المنسية على أهمية الديمقراطية من أجل تدارك الانفجارات والانقسامات العرقية والدينية والجهوية. وما حصل في يوغوسلافيا لا يبرهن على مخاطر الديمقراطية على إلى الوطنية بقدر ما يدل على نتائج عقود طويلة من الحكم الاستبدادي الذي يفرض إلى الوطنية بوسائل أمنية بدل أن يسمح للمجتمع بتطوير ما يسمونه اليوم صراحة بالعقد والتعاقدات الاجتماعية. إن الأنظمة المستبدية لم تدعم الدولة ولا قوت الأمة ولكنها غطت بالعكس على تناقضاتها ومنعتها من النمو والتطور. وهذه التناقضات هي التي قضت على النظام الاستبدادي ذاته قبل أن تتفجر

داخل الأمة.

أما بخصوص الطبقة الوسطى، فالنخب العربية الديمقراطية التي تنتمي جميعا إلى هذه الطبقة تعتبر أن النظم الاستبدادية في طريقها إلى القضاء الكامل عليها إن لم تكن قد فعلت ولا تشعر أبدا أن مصيرها معلق بها، بقدر ما تشعر بأن تغيير هذه الأنظمة هو طريق التحرر والخلاص والنمو الوحيد لها. أما التساؤلات التي تثيرها هذه النخب فهي من طبيعة أخرى لا يعباؤها أصلا من يستبعد من ذهنه خيار الديمقراطية. وهي تشمل:

١- العلاقة بين الديمقراطية وضمان السيادة الوطنية، أي كيف العمل حتى لا تترجم الديمقراطية بتزايد نفوذ الدول الأجنبية الكبرى وتلاعبها بالمصير الوطني.

٢- العلاقة بين الديمقراطية والمسألة الاجتماعية وضمان أن لا يكون التقدم الذي تحققه مجرد تقدم على مستوى الحريات ولا يضمن دمج الطبقات الشعبية والفقيرة في العملية الديمقراطية. أي كيف تتحول الديمقراطية من ديمقراطية سياسية) وهذا ليس أمرا لا قيمة له(إلى ديمقراطية اجتماعية.

٣- العلاقة بين الديمقراطية والحركات الإسلامية، أي كيف يمكن للديمقراطية أن تتجنب أسلوب الإقصاء والاستبعاد لطرف من الأطراف الاجتماعية من دون أن تساوم على طابعها المواثني القائم على حيادية الدولة مذهبيا وتعاملها المتساوي مع جميع المواطنين.

٤- العلاقة بين توطين الديمقراطية وأشكال الصراعات الإقليمية، أي كيف يمكن تطوير وتعميق، بل تحقيق الديمقراطية في إطار من الصراع العربي الإسرائيلي المستمر والضغوط ومن الصراعات العربية العربية. فالديمقراطية بحاجة كي تستقر وتزدهر إلى بيئة مستقرة وسلمية.

لا يعني ذلك أنه لا توجد لدى هذه النخب الديمقراطية أو بعضها بالأحرى تحفظات. لكنها تختلف حسب التيارات العقيدية المختلفة. فتحفظ اليساريين عموما يتركز على خطر استخدام الديمقراطية للتغطية على تهميش الأغلبية الشعبية. وتحفظ العلمانيين يدور حول خطر أن تكون وسيلة لصعود الإسلاميين إلى السلطة.

لكن، لأن النخب الحاكمة تردد التحفظات التي تضمنتها ورقة الرميحي فليس هناك مندوحة من التأمل فيها بجديّة والرد عليها.

١- ففيما يتعلق بالتحفظ الأساسي الذي يشير إلى ما تحمله الديمقراطية من مخاطر بالنسبة للشعوب النامية وغير الناضجة قوميا أو ذات الدولة الضعيفة فهي قائمة. لكن الواقع أن ما نقوله عن مخاطر الديمقراطية ينبغي قوله على مخاطر كل أنماط الحداثة. فهي كلها، من الصناعة إلى الدولة الحديثة مرورا بكل أشكال البضاعة والاستهلاك تأتي بآثار جانبية قد تكون مدمرة

للمجتمعات. وقد حصل ذلك أيضا مع المجتمعات الغربية التي أعيد تشكيلها على ضوء العصر الصناعي والرأسمالية. وقد دمرت الصناعة الحرفة والإنتاج المحلي في الدول ما قبل الصناعية، كما كان الحال في الهند والبلاد العربية. ومكنت أوربة الصناعية من السيطرة على هذه الدول وخلقت الاستعمار والتبعية. وبالمثل، أدى إنشاء الدول الحديثة إلى تفكيك الأمم السابقة أو إعادة بناء أمم لم يكن لها وجود، وبالتالي إعادة تشكيل المجتمعات السياسية بقدر ما فتنت الأسس التقليدية للإمبراطوريات أو السلطنات السابقة. وأكبر منطقة عانت من ذلك هي المنطقة العربية ودول الخليج الصغيرة هي أكبر تعبير عن لا عقلانية التشكيلات التي أفرزها توسع نطاق انتشار نموذج هذه الدولة الحديثة شبه الاستعمارية معا. والديمقراطية التي هي نمط من أنماط الحدثة تززع أركان الدول والوطنيات الضعيفة التي نشأت بعد الاستعمار ولم يكن لها أي وجود من قبل وسوف تطرح إعادة بناء الفضاءات السياسية أيضا. لكن السؤال هو أولا: هل نستطيع أن نوقف حركة تأثير الصناعة والدولة الحديثة والديمقراطية، وثانيا: هل نعتبر أن الديمقراطية والصناعة والدولة الحديثة أنماط تحمل، بالرغم من التهديدات، قيما إيجابية أفضل من الأنماط التي سبقتها أم لا؟

إذا كان الجواب نعم على السؤال الثاني فالموضوع يصبح: كيف نوطن هذه القيم ونحول مجتمعاتنا من البنيات والهيكل القديمة غير الفاعلة وغير المجزية إلى البنيات الحديثة. وليس صحيحا أن وضع هذه المجتمعات، والعرب منهم، كان أفضل قبل نشوء الدولة الحديثة لا من الناحية المادية ولا من الناحية السياسية ولا من الناحية الاجتماعية ولا من الناحية الأخلاقية. لقد كانت مجتمعات أقل تبعية للخارج بالتأكيد لكن كان الفرد أكثر تبعية بكثير للسيد الإقطاعي أو السلطان وأكثر اعتمادا على الظروف المناخية، وأكثر فقرا ومرضا وجهلا وتوحشا.

ويطرح توطين الأنماط الجديدة، إذا اعتبرناها حاملة لقيم إنسانية أفضل، مشكلة السيطرة على النموذج الجديد. وعندئذ لا تكون المشكلة هي المفاضلة بين الديمقراطية والاستبداد المستنير ولكن معالجة المشاكل الحقيقية والمخاطر التي تثيرها عملية التحويل، سواء أكانت تتعلق بالتحديث أو ديمقراطية الحياة السياسية. والسؤال يكون عندئذ: ما هي تصوراتنا لإزالة الآثار الجانبية أو التخفيف منها لإدخال نمط جديد من التنظيم أو الإنتاج

وبالنسبة للتحفظ الثاني المهم، المتعلق بارتباط الديمقراطية أو نجاحها بدرجة تطور معينة للمجتمعات ووجود طبقة وسطى واعية فهو يكمل ذاك التحفظ الذي يقول إن الديمقراطية فكرة مستوردة ومفروضة في النهاية من الخارج ولذلك من الصعب توطينها.

وبصرف النظر عن معرفة كيف ومن يحدد درجة تطور المجتمعات وما هي نسبة الطبقة الوسطى في المجتمع الصالح لتطبيق الديمقراطية فإن السؤال الذي يطرح هنا هو كيف تنشأ

أنماط للحكم السياسي وما علاقة هذه الأنماط بالفعل بتطور أو درجة تطور المجتمعات الاقتصادية أو الاجتماعي أو حتى الثقافي. ويبدو لي أنه يوجد هنا تصور مبسط يتجاوز التاريخ عندما يصور أن لكل مجتمع نمط حكمه السياسي. فالواقع أن أنماط الحكم تنشأ في حضان مجتمع ما أو بعض المجتمعات بسبب تضافر عوامل مختلفة، وينشأ كطفرة، ثم لا يلبث أن ينتشر في العالم كله. هذه هي جدلية كل تطور حضاري: لا تعيد كل المجتمعات اختراع العجلة والدولة والصناعة والحاسب الإلكتروني إنها تعمم انتشاره. فالإبداعات التاريخية المادية والسياسية مثل نظم الحكم الجديدة تفرض نفسها على المجتمعات التي لم تبدعها حتى لو كانت ظروفها الخاصة ليست ناضجة لها تماما. وهذا هو فحوى كل ما تعيشه مجتمعاتنا من أزمت. فلم تكن مجتمعات العرب في منتصف القرن العشرين ناضجة لقيام جمهوريات ديمقراطية ومع ذلك فقد اختارت النخب نمط الحكم الدستوري الديمقراطي بعد الاستقلال بنفسها لأنها أدركت كغيرها أنه هو النموذج الصالح اليوم الذي يستجيب لقيم العصر. ولم يكن ذلك خطأ. واليوم نحن نعمل المستحيل لتوطين أنماط التقنية الحديثة، خاصة الحاسب الإلكتروني والانترنت مع العلم أننا في مستوى علمي أقل بكثير من ذلك الذي أنتجها، لأننا نعتقد أن ذلك ضروريا لنا من أجل البقاء في العالم والتفاعل معه والتبادل من المعايير ذاتها. ونحن بحاجة إلى توطين كل أنماط التطور العلمي والتقني والسياسي والأخلاقي بالقدر نفسه. ونحن نكافح من أجل توطين مفهوم حقوق الإنسان بالرغم من أن ما نعيشه في مجتمعاتنا، وربما بسبب ذلك أيضا، هو نفي جذري لمفهوم الفرد والمواطن وحقوقه وسيادته وكرامته. ليس اختلاف النمط الحضاري عن تجربتنا التاريخي سببا في رفضه إذن. المهم هو النظر إلى الظروف الخاصة عند تطبيقه وإعادة أقلته مع هذه الظروف. ودرجة تطور المجتمعات لا تلغي ديناميكية انتشار الإبداعات الحضارية. ومهمة النخب الاجتماعية هي أن تهين لهذا الانتشار أفضل الظروف لا أن تقف في وجهه لأنه غير متفق مع ما هو قائم في مجتمعاتها. في هذه الحالة الأخيرة لو فعلت تحكم على مجتمعاتها بالجمود وتكون رافضة للتقدم والتطور ومسايرة الحضارة.

هناك في نظري موقفان خاطئان تجاه الديمقراطية ومتفقان بالرغم من تعارض طروحاتهما. الموقف الرفض للديمقراطية كليه لأنه يتصورها مصدرا للتهديدات والمخاطر والفساد والانحطاط، والموقف القائم على الإيمان الساذج بها باعتبارها وصفة تشفي جميع الأمراض. فإذا لم تكن صالحة لإزالة النخف والجهل والمرض ولبناء الأمة والدولة وطرد الإسرائيليين من الأراضي العربية المحتلة فهي لا قيمة لها ولا تهمنا. فهذا الموقف يريد وصفة تبرر له الاستقالة التاريخية الكاملة. الديمقراطية ليست وصفة سحرية لمعالجة جميع علل المجتمعات، ووجودها لا يغني أبدا عن بلورة استراتيجية اقتصادية وجيوسياسية وعلمية وتقنية وعسكرية لتحقيق



التنمية والتحرير. إنها مثلها مثل المكاسب الحضارية الأخرى، تجيب على أسئلة محددة وتحل مسائل محددة أيضا، تتعلق أساسا بأسلوب ممارسة السلطة وما يرتبط به من تصور لحرية الأفراد ودورهم ومشاركتهم في القرار السياسي ومسئوليتهم، أي بتكوين الفرد المواطن أو كمواطن. وهي تحتاج كي تتوطن إلى أن نستثمر فيها وأن نضحى من أجلها. وليست قادرة على تقديم تضحيات للتنمية أو للتحرير. هي مهمة إذا اعتبرنا أن تحويل الأفراد من رعايا خانعين إلى مواطنين مسؤولين مفيد اجتماعيا واقتصاديا ومبرر أخلاقيا أو بالأحرى مطلوب أخلاقيا. ومشكلة بعض النخب العربية هي أنها تتردد بين التشكيك بصلاح الديمقراطية أصلا كفكرة والأخذ بها كوصفة. نعم هي غير صالحة لحل جميع مشاكل المجتمعات. لكنها تعبر عن تطور نظرة جديدة للإنسان تضعه في إطار المشاركة وتراهن على عمقه الأخلاقي لاجبائي.

.....

### ٣-ج عصام العريان\*

في البداية لابد أن أجيى الجهد الذى يبذله الدكتور على خليفة الكوارى والأستاذ رعيد الصلح فى مشروع دراسات الديمقراطية فى الوطن العربى، وتحية عاطرة إلى كل المشاركين فى اللقاء السنوى الحادى عشر، ومعدرة عن عدم تمكنى من المشاركة لظروف خاصة أهمها عقد زواج كبرى بناتى (سارة) بعد أيام قلائل (الجمعة ٩/٧) وضرورة وجودى بجوارها فى هذه اللحظات المصيرية فى مسيرة حياتها.

ولقد استمتعت بقراءة الورقة المقدمة من الأستاذ الدكتور محمد الرميحى الذى طالما قرأت له ومازلت أقر له، وأحبيه على الجهد المشكور فى ورقته، ولقد وزعتها على بعض الأصدقاء لمزيد من النفع.

ولى كلمة عامة جريا على رأى فى التعقيبات على أوراق البحوث فى الندوات والمؤتمرات له وجاهته ويفضى أن يتناول المعقب الموضوع المطروح فضلا عن رأيه فى الورقة المقدمة.

ما أريد قوله أننا رغم اهتمامنا بالديمقراطية وسعيها إلى تنزيلها فى الواقع نشهد تراجعاً مستمراً فى التنفيذ، وتآكلاً متسارعاً فى الهامش الديمقراطى الذى سعدت به بعض البلاد العربية فى فما السبب فى ذلك؟

وما هو دور النخب العربية فى هذا التراجع؟

وهل تتحمل مسئولية فى هذا الصدد؟

أجيب بكل قوة: نعم إن للنخب العربية دور فى إنجاز هذا التراجع إذا كان ذلك ثمة إنجاز، وهى تتحمل مسئولية غير بسيطة فى هذا الشأن بدور مباشر أو غير مباشر.

وفى سبيل الوصول إلى حل لهذا الموضوع الحيوى لابد من توضيح بعض الأمور.

---

\* لم يتمكن المعقب من الحضور فأرسل تعقيبه هذا الذى وزع على الحضور فى اللقاء

١ - الديمقراطية شرط ضروري لتحقيق نهضة ما في الوطن العربي، ولكنها ليست شرط كفاية كما يقول الأصوليون والفقهاء، فلا بد من أن تتكامل الديمقراطية مع عناصر أخرى لتحقيق النهضة المرجوة، وللحفاظ على الديمقراطية نفسها.

٢ - الديمقراطية في جوهرها ثقافة وآليات، ولا يمكن أن نغرس ثقافة مستوردة في بيئة ترفضها ولا تقبلها، فلا بد من حل الإشكاليات التي ترد حول الديمقراطية والإسلام أو الديمقراطية والشورى خاصة عند النخب العربية قبل الوصول إلى الجماهير وإذا استطعنا أن نصل إلى أجوبة لبعض الأسئلة التي مازالت حائرة عند البعض من الإسلاميين وعند الكثير من النخب الأخرى وأن نفك الاشتباك الملتبس في الأذهان عن الديمقراطية في الإسلام والفهم الإسلامي فإننا نخدم قضية الديمقراطية أما إذا اختارت النخب العربية المتغربة طريق التشكيك في المفهوم الإسلامي للشورى ومدى قربها من الديمقراطية فستظل بعيدة عن الأمة التي مازال الدين هو الطريق إلى قلوبها وعواطفها، كما إلى عقولها وثقافتها وأعلن أن هناك جهداً بذله المشروع في دراسة الحركات الإسلامية والديمقراطية وقد اطلعت على الكتاب الصادر عن اللقاء السادس في ١٩٩٦ ولا أريد أن أعرض إلى ما جاء فيه لأن الزمن تجاوزه إلا أنه يعكس المواقف والمخاوف المتبادلة، وقد عكس المخاوف أكثر، ولعل استمرار الحوار حول المسألة القضية يزيل أكثر هذه المخاوف.

ولقد لخص د. الكواري في مقدمة الكتاب المذكور جهد المركز خلال سنوات من الحوار والدراسات حول المبادئ الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي في:

لا سيادة لفرد أو أقلية، بل الشعب مصدر السلطات.

مبدأ المواطنة والمساواة السياسية والقانونية بين المواطنين.

ضمان الحريات العامة.

سيطرة أحكام القانون.

استقلال القضاء.

عدم الجمع بين السلطات أو تركيزها.

التداول السلمي للسلطة بصورة دورية وفق انتخابات حرة ونزيهة.

ولقد أزال الكثير من اللبس والمخاوف عندما قرر "إذا تم إرساء هذه المبادئ وقامت المؤسسات وتوفرت الآليات التي تضعها موضع التطبيق على أرض الواقع فإن الممارسة الديمقراطية، ولا سيما في مرحلة الانتقال، لا يضيرها ولا ينتقص من قدرها ولا يخل بمقوماتها التوافق المرهلي، على أن تكون الديمقراطية ممارسة مقيدة دستوريا، فهناك إمكانية الدفع بوجود مبادئ إنسانية أو وحي الهي يمكن أن يؤخذ بها عند النظر في دستورية القوانين"

وهذا كلام ثمين رغم أنه يقول بمرحلة التوافق، لأن التطبيق العملي سيظهر إمكانية دوام هذا التوافق لأن من مصلحة السلطات والنخب ألا تصطدم بدين الأمة أو شريعة الله المنزلة، بل عليها أن تجتهد في إطار هذه الشريعة العصماء والتي تقوم على المساواة والتسامح والاجتهاد.

وهنا لابد لي من طرح فكرة للحوار والنقاش وهي تتلخص في "أهمية أن نقوم بتجزئة الفكرة الديمقراطية وتفكيكها إلى عناصرها الأولية مع محاولة التدرج في التطبيق حتى نصل إلى ممارسة ديمقراطية وشورية كاملة تستطيع أن تصح نفسها بنفسها"

وفى هذا الصدد أجتهد فأقول:

إنه من خلال قراءاتي وحواراتي وممارساتي طيلة ثلاثين عاما في العمل العام اتضح لي أنه يمكن تجزئة قضية الديمقراطية إلى مستويات ثلاث:

الأول: مستوى الفكر والثقافة.

الثاني: مستوى الممارسة والتطبيق المعتاد.

الثالث: مستوى التطبيق بتداول السلطة.

ويلاحظ أن غالبية النخب العربية والأحزاب المعارضة تركز على المستوى الثالث قفزا على المستويين الأول والثاني.

وإذا أردنا مزيدا من التفصيل، ففي المستوى الأول يمكن الحديث حول: التعددية الثقافية والدينية والعرقية، وقبول الآخر كما هو.

وفى الإسلام نجد أن هذا المبدأ مقرر ومحدد في أوسع نطاق له وهو قبول المختلف دينيا حتى الكافر المسالم، والاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقى، ويكفى التدليل بالآيات القرآنية "لا إكراه في الدين" "لكم دينكم ولى دين" "ليس عليك هداهم" "لست عليهم بمسيطر" رغم أهمية العمل على التقريب بين المختلفين، والدعوة إلى الإيمان بالله والاهتمام بالدخول - طواعية - فى الإسلام.

وهناك اعتراف آخر بالتعددية العرقية "الإثنية" "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا".

وفى هذا الصدد يمكن القول بأهمية "حوار الحضارات" بديلا عن نظرية الغرب "صدام الحضارات" التي نادى بها هنتجتون وأيدها كثيرون ويتم تفعيلها الآن فى أرض الواقع.

ونحتاج إلى مزيد من التفريع لقبول الآخر وحسن التعامل معه يعنى باختصار:

- الإقرار بالمبدأ: مبدأ الاختلاف.
- التعرف على الآخر: محاولة الفهم.
- حسن التعامل مع الآخر.
- تحديد هدف للتعامل مع الآخرين، ولا مانع من محاولة التأثير فيهم أى بمنطق الإسلام: دعوتهم إلى ما نؤمن به مع ترك حرية الاختيار لهم.

أما المستوى الثانى: الممارسة والتطبيق فهو يتم بالتربية والتنشئة الديمقراطية، ويدخل فيه بعض ما سبق.

وهنا يحسن التذكير بأن الله تعالى وصف المؤمنين فى مكة المكرمة بقول تعالى "وأمرهم شورى بينهم" وهذا يعنى أن الشورى هنا خلق من الأخلاق التي يجب على المؤمنين أن يتخلقوا بها فى مرحلة التربية قبل الوصول إلى مرحلة الدولة والحكم والسلطان.

وفى هذه المرحلة التالية كان الأمر الإلهي للنبي الرسول القائد صلى الله عليه وسلم "وشاورهم فى الأمر"

إذن نحن في حاجة إلى تربية شوروية ديمقراطية لعموم الأفراد، وللأجيال الجديدة بالذات (الشباب) وللنخب إن أمكن، تربية تبدأ من البيت والأسرة، وتنتقل إلى المدرسة والجامعة، ويتم تفعيلها داخل الجماعات والأحزاب.

وكل منا مسئول عن هذا الجانب، وبصفة خاصة النخب ذات القدرة على التأثير: الواعظ في مسجده، القس في كنيسته، المدرس في مدرسته، المدير في معمله ومصنعه، الأستاذ في جامعته، النقابي في نقابته، السياسي في حزبه، قبل أن نطالب بها الوزير في وزارته، والرئيس في حكومته، والقائد العسكري في ثكنته.

ولنعترف بصدق أننا جميعا نادى بالديمقراطية أو الشورى وفى الحقيقة نحن نطالب بها غيرنا فقط، خاصة الحكام، بينما نحن نمارس درجات متفاوتة من القمع والاستبداد والديكتاتوريات في الدوائر الخاصة بنا.

وإذا استطعنا من خلال مسيرة متأنية متدرجة أن نغرس مفاهيم الشورى والديمقراطية في مستويات الفكر والثقافة، ثم الممارسة والتطبيق سيكون الانتقال إلى المستوى الثالث: التداول السلمي للسلطة وهو قمة التطبيق الديمقراطى سهلا ميسورا وسيحتاج في ذلك إلى جهد جهيد لكي يستمر ويطول مداه قبل أن تضعف التربية وتنتكس المسيرة من جديد.

أني أعتقد أن تجزئة المسألة بهذه الصورة سيجعل من السهل علينا أن نقرب اقترابا جديدا للوصول إلى حلول.

وفى هذا سنجد أننا في حاجة إلى مزيد من الحوار واللقاء والتشاور لتنفيذ ومتابعة هذه البرامج.

### نظرة في ورقة د. الرميحي

رغم اتفاقي مع جوهر الجزء الأول من الورقة الذي يدعو إلى عدم التسليم بالانتصار النهائي للديمقراطية ص ٣ ويدعو إلى إنتاج نموذج خاص بنا في الممارسة الديمقراطية التي في جوهرها هي التعددية كما فهمت، إلا أنني أختلف معه في نبرة اليأس والتشاؤم التي تسود ذلك الجزء.

فلا بد لنا من الأمل، ولا بد لنا من الاهتمام بالأجيال الجديدة، ولا بد لنا من اعتبار الديمقراطية والشورى قضية رئيسية لنا ولا مناص ولا بد من العمل من أجل الحريات والإصلاح الدستوري والسياسي الشامل، لأن اليأس يفتح الطريق أمام المغامرين والأفاقين.

لقد كنت أنتظر من د. الرميحي مزيداً من التأكيد على أهمية ما يفعله المفكرون الإسلاميون من جهد في سبيل إيضاح موقف الإسلام من الحريات العامة والشورى والديمقراطية وفي اعتقادي أن علينا أن نفترب من المسألة الخاصة بالديمقراطية والدين بصورة جديدة وأن يذكى هذا الاتجاه.

ولقد شارك محمد عابد الجابري بورقة جيدة حول "التجدد الحضاري" في ندوة "نحو مشروع حضاري نهضوى عربي" في فاس في إبريل ٢٠٠١ وصاغ صياغة جيدة لحل هذه المشكلة، فقال إن ما يجب أن يكون هو طرح أسئلة فقهية على طريقة الفيلسوف الفقيه القاضي ابن رشد عند تناول العلاقة بين الفلسفة وبين الدين.

وبالتالي تكون الأسئلة: هل يجوز استبداد الحكام؟ وهل يجوز استمرارهم إلى ما لا نهاية في الحكم أم يجب توقيت مدد الحكم؟ هل يجوز مزج السلطات كلها أم يجب الفصل بين السلطات؟ ما هي حدود حرية التعبير والتنظيم؟ وهكذا...

كما شارك فهمي هويدي بورقة جيدة حول "الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري دعا فيها إلى:

- خطورة الربط بين الديمقراطية وبين العلمانية وتحويلها بالتالي إلى رؤية شاملة للكون والحياة، وهذا يجعلها دين جديد.

- إن الحديث عن نظام ديمقراطي إسلامي يعنى بوضوح أن :

أن الشعب هو مصدر السلطات.

أن العبرة بالقيم والمقاصد العليا بغض النظر عن الأسماء.

إن الهدف النهائي هو إقامة العدل وال عمران في الأرض.

- إن الشورى واجبة، وهي ملزمة، والقول بغير ذلك خطأ يجب تصحيحه والرد عليه

- إن الشورى تعنى أن يكون لك رأى دائم في الشأن العام بينما الديمقراطية تعنى أن يكون لك صوت في كل انتخابات دورية.

- إن تأصيل البعد العقيدى يشكل كابحا يمكن استثماره في حماية المجتمع من عسف الحكام، وفي الإسلام لا يقف الأمر عند تحريم الظلم وإنما هناك تحريض للمسلمين على التمرد على الظالم

(المستقبل العربي/يوليو ٢٠٠١)

وهناك كتابات أخرى للعديدين من المفكرين الإسلاميين، وهناك قبل وبعد ذلك مواقف الإخوان المسلمين من الحريات والنظام الدستوري النيابي في الفكر والممارسة وانحيازها في مطلع ثورة يوليو إلى العودة إلى الدستور والانتخابات النيابية البرلمانية والوقوف في صف المنادين بذلك مما أدى إلى صدمات دامية معروفة.

وعند الحديث عن إيران ورغم الإشادة الخجولة بها كان ينبغي التوقف عند الممارسة الديمقراطية الإيرانية خلال ٢٢ عاما حيث جرى ٢١ استحقاقا انتخابيا دون توقف رغم خوض حرب طويلة دامية وحصار دولي خانق وجوار متوجس متخوف، وهناك قدر لا بأس به من حرية الصحافة والتعبير وحيوية فائقة يموج بها المجتمع الإيراني خاصة الشباب والنساء، لقد كانت القطيعة المريرة التي أحدثها الاحتلال العسكري والثقافي الأجنبي للبلاد الإسلامية مانعا كما يقول طارق البشرى وحائلا دون التطور الطبيعي الذي كان يمكن أن يؤدي إلى نهضة شاملة بما في ذلك التطور السياسي.

وأتحفظ بقوة على مقولة "قوى تريد الاستحواذ على تمثيل الإسلام" ص ١٧ لأن الإسلام فوق كل القوى وكل البشر، ولا يوجد من يدعى ذلك أبدا إلا إذا كان يقصد جماعات التكفير والهجرة التي كفرت الجميع بما فيهم الإسلاميون المختلفون معها ولا أظنه يقصدهم لأن السياق لا يؤدي إلى ذلك لقد كانت إشارات الكاتب في مجملها إيجابية نحو الحركة الإسلامية الحديثة والأفكار الإسلامية المعاصرة، إلا أنها مترددة.

وقد التمس له عذرا في ترده إلا أنني أريد فقط ما هو أكثر من الإنصاف لأن المركب يجمعنا جميعا وإذا غرقت فسنغرق معا وإذا نجت نجونا جميعا.

والله الموفق وأتمنى لكم كل التوفيق في لقاءكم،



## المدخلات

١-٣ خالد الحروب

٢-٣ مصطفى عبد العال

٣-٣ عمر عثمان

٤-٣ محمد قباطي

٥-٣ محمد مصلح

٦-٣ عبد الرحيم الرهيمي

٧-٣ رسول الجشي

٨-٣ محمود يزبك

٩-٣ راشد الغنوشي

١٠-٣ عبد الوهاب الأفندي

١١-٣ علي ربيعة

١٢-٣ خالد سليمان

رد على المدخلات: د. الرميحي

### ٣-١ خالد الحروب

في الأسبوع الفائت وفي صحيفتين عربيتين مرموقتين تصدران من لندن وردت إشارتان أحب أن اقتبسهما هنا في بداية تعليقي. الأولى خطها كاتب سوري في سياق مقالة طويلة يمدح فيها حكم الرئيس الراحل الأسد ويبرر المسافة التي اتخذها الأسد بينه وبين الشعب باعتبار أنها تأتي على قاعدة: يا قارئ العلم بين الجاهلين... أي أن الأسد اضطر للابتعاد عن الناس والعامّة بسبب جهلهم وعدم فهمهم لدقة وعمق نظر قيادته. والإشارة الثانية هي عن رئيس تحرير واحدة من هاتين الصحيفتين يقول فيها ما معناه إن الحكومات العربية يجب أن تكون جريئة في اتخاذ قرارات قد لا تكون شعبية في بعض الأحيان لأن الناس في عمومهم لا تقدر المصلحة العامة للدولة. هاتان الإشارتان توضحان المدى الكارثي الذي وصلت إليه بعض النخب العربية في نظرتها الإزدرائية والاستتفاهية للشعب والناس باعتبار انهم جهلة دهاء. وورقة الرميحي تأخذ هذا المنحى وهي تعيد إنتاج الأركان الثلاثة التي استند عليها استبداد الدولة العربية في حقبة ما بعد الاستقلال وخلال أزيد من نصف القرن. فهذه الأركان كانت كالتالي: الركن الأول: تقديم جهود التنمية والتقدم والبناء على الحرية السياسية والديمقراطية، والركن الثاني: مواجهة المشروع الصهيوني وعدم وجود وقت للديمقراطية، أما الركن الثالث فهو: المحافظة على الاستقرار والوضع القائم مما يبرر القبضة الاستبدادية التي تحقق ذلك لأن الديمقراطية تأتي بالإنفلات العام ومن ثم بالتفتت الطائفي والمذهبي والقبلي... الخ .

**والآن وبعد مرور عقود من الزمن على تطبيق تلك الأركان الثلاثة فقد ثبت فشلها الذريع، ولا نحتاج لجهد خارق ولا إلى تمرين عقلي وتجريدي شاق حتى نكتشف ذلك الفشل لأنه فشل بارز على الجبهات الثلاث: لم تتحقق التنمية المنشودة، ولم يهزم المشروع الصهيوني، ولم يتحقق الاستقرار الداخلي. على ذلك، وفي إطار التعامل مع السؤال الكبير الذي اقتبسه الرميحي عن محمد جابر الأنصاري وهو "كيف نواجه التخلف العربي"، فإن الإجابة بالتأكيد يجب أن تبتعد عن تكرار النموذج الاستبدادي السابق، وإعطاء أولوية لأي من أركانه الثلاثة، وبالتالي دوس وتغييب الديمقراطية بالدرجة الأولى. بداية تلمس الإجابة تكمن في التوجه نحو الديمقراطية وإشاعة مناخ ديمقراطي يسهل الحوار بين الفرقاء، بغية البحث عن الحلول التي ما زالت مستعصية علينا، وبهدف الوصول إلى مساومات اجتماعية، فالديموقراطية كما نعلم جميعاً ليست الترياق السحري الذي يجلب لنا كل الحلول، لكنها المناخ الملائم الذي تتولد فيه تلك الحلول عن طريق الصراع السلمي للأفكار والبرامج.**

### ٢-٣ مصطفى عبد العال

قد يكون من المفيد التوقف بالسؤال عند ما تعنيه النخب العربية بحديثها عن الديمقراطية، فهل هي تأمل في ان يتحقق مبدأ تداول السلطة بشكل سلمي؟ وهل هذا ممكن بدون، إحداث تغييرات حقيقية في مواقف النخبة تجاه السلطات الحاكمة قبل ان نعول كثيرا علي قدرة"الجماهير" في ممارسة حقوقها الانتخابية من أجل تحقيق مبدأ التداول هذا.

دعونا نزعّم أن هناك مشكلة حقيقية في واقع النخب العربية علي اختلاف مواقعها- حاكمة أو معارضة أو داعية للأخذ بالديمقراطية- إذ أنها في أغلبها الأعم فيما عدا استثناءات قليلة لا يمكن أن يكون لها تأثير فعلي تمارس وتخضع أما للقهر أو للتعهير الفكري، والناظر إلى الواقع العربي لا يمكنه تجاهل حجم الخطاب النخبوي الذي يصل ببعض الحكام إلى مصاف الآلهة، كما لا يمكنه عدم ملاحظة حجم القهر الواقع علي جزء آخر من النخب مما يدفع بها في كثير من الأحيان إلى تصور غير عاقل لعظمة ما طرحه ليس نتيجة للتحليل النقدي لهذا الطرح بل لكونها تقيسه بحجم القهر الذي تتعرض إليه مما يعمق لديها ذلك الحس الاستشهادي لتصورها أنها تحمل اطروحات "رسوليه".

نقطة أخيرة أرجو ان تسمحوا لي بإضافتها، أننا يجب ان نفتنح بأهمية الدفع من أجل إقرار القواعد الديمقراطية في حياتنا العربية إذ أننا نعيش زمنا حتى وان لم يكن الغرب راغبا في إقرار الديمقراطية في العالم العربي فإنه أحيانا وظروف يطول شرحها في هذا المجال قد يدفع ويضغط عل بعض الأنظمة من أجل توسيع الهامش الديمقراطي دون ان يكون هناك ضغط داخلي علي هذه الأنظمة، وعليه فإن الضغط الخارجي سوف يؤدي في الغالب إلى تنازلات للخارج، أما ضغوط الداخل فهي لمصلحة الداخل لأن تنازلات السلطة أمام الضغوط الداخلية هي تنازلات للشعب الذي يشكل المحور والدعامة الأساسية للمبدأ الديمقراطي.

### ٣-٣ عمر عثمان

الطرح الذي طرحه د.الرميحي يحل لدينا الإشكال في قضيه الصراع مع من؟ عندما يصبح المثقف هو بوق العسكري وعندما يصبح الطرح الفلسفي رؤيا مطلقة وتبريرا لواقع التخلف الذي تعيشه الأمة. حينئذ بكل صراحة يصبح من لا يرى أهمية المرجعية مشكوكا في تعقله. المفروض ان الإنسان العاقل هو صاحب مرجعية صحيحة. وبالتالي أنا مازلت أكرر بأنه

إذا كان البعض يعتبر المرجعية هي النص هي الذي يصنع استبداداً فأنا أقدم الدكتور رميحي ليدفع هذه التهمة عنه كمحارب، ان الذي يمارس الاستبداد هو مثقف يستخدم العقل من أجل تدمير العقل وتدمير الأمة، عندما يكون الفكر والثقافة يلغيان الأمة بمثل هذا الطرح ليصنع التآليه للشخص أو الأمة مختلفة، الأمة لا تحتاج لوصاية: الأمة لا تستطيع إلا أن تكون نفسها. عندما يكون الطرح بهذا من اجل ان يعظم الشخص أو الأمة الأخرى ونحن نرى بعض نماذج هذه الشخوص التي لا تستطيع ان تقرأ مقالة داخل اجتماعات على مستوى نخب حاكمة تريد ان تقرر مصير الأمة، لا تستطيع ان تقرأ ورقة، لا تستطيع ان تعطي جملة مفيدة، فكيف يمكن أن تصنع فكرة مفيدة لأمتها؟!.

في الحقيقة ان المثقف حين يكون بهذه الصورة فإنه المبرر وراء ما يقوم به يصنع الاستبداد ويصنع القهر، حينئذ يكون المثقف في واقع الأمر هو الذي يعطي الشرعية لإلغاء الأمة بأكملها واختزالها داخل هذا الشخص الواحد.

### ٣-٤ محمد قباطي

أضيف أن ما قدمه الأستاذ الرميحي حول التحفظات المطروحة (في الدول العربية) على الديمقراطية يخص بعض النخب.... لكن هناك نخبا أخرى ترى بأنه أساسا يمكن ان يكون هناك تعدد للأحزاب لكن هذه الأزمة جزء من المعاناة نفسها، وتتمثل في غياب الديمقراطية داخل تلك الأحزاب. هذه الأحزاب المتعددة قائمة على غير أساس أو أن بعض أسس قيامها كان غائب غياب الديمقراطية. كيف تتجاوز هذه الأحزاب مثل هذه المشاكل، الأحزاب وهي حتى الآن ترفض ان تنقلب إلى أحزاب عصرية في حين أنها تطالب بالديمقراطية!.

وهناك أحزاب قائمة على العقائدية حتى الآن وهي تعمل في ظل الديمقراطية، بينما الديمقراطية والتعددية تتطلبان أحزابا ذات برامج، وليست أحزاب عقائد في ظل هذا الواقع تكون الأحزاب صغيرة وفاقدة التأثير. عندما تفقد التأثير لا تستطيع ان تضع ثقافة سياسية ديمقراطية. غياب الثقافة الديمقراطية له مشاكله في طريق الممارسة الديمقراطية وقيام المجتمع المدني. كل هذه المسائل متشابكة ومتراطة مع بعضها، المطلوب طبعاً هو عدم رسم صورة سوداوية، على الأقل مثل ما تحدث د. محمد.

نحن انتقدنا الكثيرين من المفكرين الذين كانوا اشتراكيين وماركسيين وقوميين ولكنهم اصبحوا اليوم يؤمنون بهذه المفاهيم وهذه القيم. وهذا بحد ذاته تطور كبير على صعيد الواقع.

المطلوب تثبيت هذه المفاهيم واعتماد هذه القيم بشكل اكبر في مذهبنا السياسي وفي مدارسنا.

### ٣-٥ محمد مصلح

هناك نقطة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار بالنسبة للديمقراطية وإمكانيات بروزها في العالم العربي وفي التحول الديموغرافي، فالملاحظ على العالم العربي. أن هذا التحول يتمثل في زيادة عدد السكان في كل الدول العربية، معدلات أعمار السكان من الشباب بين سن ال ١٥ و ٢٥ و ٣٠ حوالي ٤٠ أو ٥٠% من أعمار السكان في العالم العربي. هذه لها أبعاد كثيرة بالنسبة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، نعطي مثالا بسيطا، قبل عشر سنوات أجهزة الإعلام الحكومية في المملكة العربية السعودية استطاعت ان تخفي عن المواطن السعودي احتلال العراق للكويت لثلاثة أيام أو أربعة أيام، الآن لا تقدر على ذلك بسبب الفضائيات وبسبب انتشار قوة المعلومات.

ثورة الديمقراطية ثورة المعلومات لم يعد الآن بيد الحاكم ان يعزل مواطنا عن الوصول إلى معلومات بصرف النظر عن مدى سطوة الحاكم وقدرته على ان يسيطر على الشعب. هذا من ناحية، من ناحية ثانية هناك قضية الطبقة الوسطى في ظهور الديمقراطية، أرى ان هذه الطبقة تلعب دورا حاسما في ظهور الديمقراطية، ظروف العالم العربي تختلف عن ظروف دول أوروبا، ففي أوروبا لعبت هذه الطبقة دوراً هاماً لأنها كانت بحاجة إلى برلمان يعبر عن مصالحها الاقتصادية. أما في العالم العربي فليست أرى ان هناك طبقة وسطى مستقلة بالمعنى الصحيح.

### ٦-٣ عبد الحليم الرهيمي

- بعد ساعات من السجلات التي تمت في هذا اللقاء، يمكن القول، إننا لم نتوصل بعد إلى تحديد مصادر وجذور التحفظات على الديمقراطية في البلدان العربية، بشكل واضح ودقيق، وإقرار ما إذا كانت المصادر والجذور سياسية، أم أيديولوجية وعقائدية، أم اجتماعية، أم مصالح مادية واقتصادية لجماعات وأفراد ونخب حاكمة؟.. ولفهم ذلك، وكما أشرت في مداخلتني الأولى لا بد من تحديد المفاهيم أولاً ، ومنها مفهوم الديمقراطية ومظاهر وآليات تطبيقها، بما تعني: حريات عامة وأساسية، وأنظمة وديناميات تنظم الحياة السياسية العامة وتداول السلطة سلمياً، ومشاركة المجتمع بالقرارات السياسية والاقتصادية عبر ممثليه، وبما تعنيه كذلك من تنمية لمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة لخدمة المجتمع وضمان حقوق الإنسان.. غير ذلك من مظاهر وسمات.

وهذا يعني أن الديمقراطية، ومهما كانت مصادرها، وأي شكل تتخذه في مرحلة تاريخية، وأي بلد كان، لا بد أن تتسم بتلك السمات ويجري التعبير عنها بتلك المظاهر وتسعى لتحقيق تلك الأهداف.

لذلك، فعندما نأخذ ونقر، بأهمية الديمقراطية في مجتمعاتنا، علينا البحث في سبل تفكيك وإزاحة مصادر التحفظات والاعتراضات عليها لتبرير عدم تطبيقها ورفضها. ومهما قيل عن التحفظات والمعوقات، فإن كل مجتمع من المجتمعات يستطيع أن يجد الصيغة الملائمة، لثقافته ولمدى تطوره التاريخي، ولقيمه وتقاليد.

وهنا يحضرني كيف حاولت بعض النخب الفكرية اليسارية (الاشتراكية) في اليمن والصومال، أن توجد ما يلائم مجتمعاتها - حسب اعتقادها آنذاك - لبناء الاشتراكية، دون أن تقف أمام التحفظات التي يملها النص النظري الذي تؤمن به مثلاً دَظَرَ الماركسيون اليمنيون في سبعينيات القرن الماضي، أن الصيادين في اليمن يمكن أن يبنوا الاشتراكية، رغم إن النظرية الماركسية تفرض وجود طبقة عاملة (بروليتارية) لم تكن موجودة، أو غير فاعلة في عدن، وكتب ماركسيون لبنانيون في نفس الفترة في مجلة (الحرية) اللبنانية، أن الرئيس الصومالي زياد بري وحزبه الاشتراكي، بإمكانهم بل هم يسرون في طريق الاشتراكية في مجتمع الصومال القبلي والمتخلف ثقافياً آنذاك.

وهذا يعني، ومهما كان مآل تلك التنظيرات والتجارب، أن النخب الفكرية السياسية لم تقف أمام التحفظات لبناء الاشتراكية، إنما دخلت معترك التجربة وحاولت تفكيك وتعطيل مصادر تلك التحفظات. إن ما يمكن استنتاجه من الإشارة لذلك، ليس المثال بحد ذاته، إنما دلالاته في عدم التوقف أمام تحفظات أو اعتراضات ما لبناء تجربة سياسية، وهي في موضوع ندوتنا: البحث في التحفظات حول الديمقراطية في المجتمعات العربية.

### ٧-٣ رسول الجشي

أود ان اوجه سؤالاً للدكتور رميحي، هل موقف النخب يشكل ثباتاً أم انه يشكل تراجعاً وانهزاماً. عندما سمعنا في الصباح عن تحفظ السلفيين على الديمقراطيين فإننا سمعنا أسباب تحفظهم ووضعنا قائمة بالأسباب التي جعلتهم يتحفظون على الديمقراطية أي انهم امتنعوا نهائياً أو رفضوها بشكل قاطع، كما هو معروف ان بعض السلفيين يرفضون الديمقراطية ويعتبرونها تناقضاً جوهرياً مع الإسلام. عندما نضع عنواناً شبيهاً بالعنوان الذي وضع في الصباح، فإنني اعتقد انه سيكون هناك خلط، برأيي انه لا توجد نخب عربية تتحفظ على الديمقراطية ولكن توجد نخب عربية -للأسف الشديد- انجرفت وراء مصالحها أو انهزمت أو تراجعت وبالتالي أود من الدكتور ان يلقي الضوء على هذه النقطة.

### ٨-٣ محمود يزبك

أعطى الدكتور الرميحي تصوراً معيناً ومن ثم وصل إلى استنتاج، وخلال تعقيب الدكتور غليون قدم تعريفاً للديمقراطية. أنا اتفق مع التعريف الذي قدمه الدكتور غليون بشكل كامل.

ما هي القضية، الديمقراطية والآلية والحركية، من أجل ماذا؟ هنالك مراحل، هنالك مرحلة بدائية ونهائية قد نصل خلالها إلى تعريفات مختلفة ولكن إذا كانت القضية كمرحلة بداية هي من أجل التطور ومن أجل خلق آلية لتغييرات في داخل المجتمع لصالح المواطن العربي فالمجتمع الفلسطيني الموجود داخل الاحتلال الإسرائيلي من خلال الهامش الذي سمي ديمقراطياً هو مجتمع لا يختلف عن أي مجتمع آخر من ناحية تخلفه الاجتماعي الاقتصادي.

لكن حينما وضعت امامه التحديات وكان عليه ان يسير خلال استغلال هذا الهامش الديمقراطي والمؤسسات المتاحة من اجل التواجد والوجود والحفاظ على الوجود لم يتردد. وأنا حسب تصوري لولا تطوير هذا الهامش واتخاذ هذا المسلك لكان يمكن ان يتهدد الوجود الفلسطيني بداخل الأرض الفلسطينية. ولذلك فالقضية الديمقراطية والمسلك الديمقراطي هما عبارة عن حبل أمان لمجتمعاتنا العربية خلال صراعها المستقبلي في ظل العولمة.

### ٩-٣ راشد الغنوشي

أنا لم أقرأ الورقة ولكني من خلال ما استحقت من عرض ونقد أرى أنها قد اندرجت كما يذكر الأستاذ جشي، ضمن التحفظات على الديمقراطية أو المحاذير التي ترد على الديمقراطية. إذا كانت محاذير الإسلاميين من الديمقراطية تقوم على الخوف من أنها يمكن أن تقود إلى الخروج عن الشريعة، فإنه يمكن تضمينهم أن أمتنا هذه أمة نشأت في إطار الإسلام ولن تخرج في النهاية - وما ينبغي أن تخرج - عن إطار الإسلام. لكن كيف نستطيع أن نطمئن نخبة الحداثة عندما ترى أو تريد أن تقنعنا أن مشكلة الديمقراطية في العالم العربي تكمن في أنها يمكن أن تأتينا بالرعاع، ويمكن ان تأتينا بالفوضى، ويمكن ان تأتينا بالغوغاء. كيف يمكن أن نطمئن النخبة الحداثية، هل نطمئنها بإلغاء الشعب؟ فنحن في هذا الوضع أمام أمرين: إما أن نغير النخبة لتنسجم مع روحانية الشعب ووجدانه أو أن نغير الشعب (كما قال الأستاذ الفضل الشلق). أرى بأن نخبة الحداثة بحكم التكوين - وأنا أخشى أن الإسلاميين أيضا يمكن أن يندرجوا ضمن نخبة الحداثة - تنتشر بينهم فكرة التعالي على الناس والذين هم في نظرهم غوغاء وجهلة وليسوا مثقفين وأن "العامّة" وهذا مصطلح قديم في فقها وللأسف وراثته نخبة الحداثة، كأنها كيان غير عاقل يخشى منه إذا اندفع أنه سيخرب كل شي.

والحقيقة أن هذه التصورات لا صلة لها بالإسلام، لأن تصور الإسلام يقوم على اعتبار أن الأمة معصومة أصلاً. فارتفع بها، وأعطاهم الثقة لدرجة أنها وباعتبارها معصومة فهي مصدر من مصادر التشريع. وما رآه الناس حسن فهو حسن وللجمهور مكانه. خشيتنا الحقيقية



هو أن مفاهيم التخلف تلك التي ورثناها والتي يقوم جانب منها على تحقير الناس والعامّة والغوغاء، أن ترثها نخبة الحداثة. الآن الحل في النهاية هو إعطاء نفس جديد عبر تأسيس لنموذج ديمقراطي.

الحقيقة إذا اعترض البعض على الديمقراطية بأن مستوانا الاقتصادي متخلف، دول الخليج أظن مستوياتها الاقتصادية كان ينبغي بحسب ذلك ان تكون في أعلى مستويات من الديمقراطية وليس الأمر كذلك وحتى ذلك لا يصح لأهناك دولاً ، في أفريقيا اليوم كالسنگال وزامبيا هما ضمن دول بالمقاييس الاقتصادية التنموية أدنى من العالم العربي كله فلماذا نحن متخلفون عنها؟ بماذا نفسر هذا؟، أيضا لو كان غياب الديمقراطية هو بسبب تخلفنا وهو بسبب الأمية، فإن النماذج التي حصلت في أمريكا اللاتينية وأيضا تلك التي حصلت في أفريقيا تلغي هذا الاحتراز.

مشكلتنا الحقيقية هي في الدولة المتسلطة علينا بدعم من الخارج، والتي تجد دعماً داخلياً ووسنداً من نخبة الحداثة حتى وإن تكن هذه الحداثة إسلامية للأسف. كلها تنطلق من فكرة واحدة أننا ينبغي ان نتسلط على الناس من أجل تغييرهم حتى نأخذهم إلى جنة التقدم بالسلاسل.

### ١٠-٣ عبد الوهاب الأفندي

الكلام الذي ذكره الأخ عبد الرحيم بأن هذه التحفظات يجب ان تؤخذ مأخذ جد سواء كانت من الإسلاميين أو غيرهم، اعتقد انه كلام مهم لكن حتى نوضح بعض الأشياء أذكر أنه حتى في العالم الغربي مثلا أمريكا (الأعضاء المؤسسون في أمريكا كانوا ضمن المتحفظين، وكانوا يتحدثون عن الجمهورية وكانوا يظهرون في كتاباتهم الخوف من الرعاع والديمقراطية والحزبية، لهذا كان الدستور الأمريكي قد وضع بطريقة معقدة جدا حتى انتخاب الرئيس الآن لا يتم مباشرة من الشعب إنما يتم عبر مرحلة وسيطة.

هذه المسألة من الممكن ان ينظر إليها ومعالجتها، وهذا لا يعني ان يكون هناك تراجع عن الديمقراطية وإنما هناك تخوفات على الديمقراطية من حركات أو طوائف، المهم ان يستمر عمل المؤسسات وان واجهنا في بعض الوقت صعوبات أو عقبات في العمل.

نقطة أخرى مهمة أن الديمقراطية ولو أنها من ناحية الفلسفة تعنى حكم الشعب إلا أنها يجب ان تعتمد حكم الصفوة. والصراع الذي يتم في الدول الديمقراطية، هل يمكننا ان نقول ان تسوية الامور فيه تتم على حساب الشعب؟.. هذا يحدث في بعض الأحيان.

الديمقراطية في هذا المجال هي تنمية توازن القوى في المجتمع، إلى نظام حكم يجب أن يأخذ في الاعتبار توازن القوى في المجتمع وهذه نقطة مهمة، فهمنا لما يجري يجب ان لا يبقى أسير هذا النص أو ذاك عند مواجهة مشكلة الحكم. المشكلة هي مشكلة الطرح، ما طرحه، د. الفقيه بالنيابة عن السلفيين هو في نفس الوقت مشكلة الطرح الذي طرحه د. الرميحي، القضية ليست في انهم عبروا عن مخاوف وإنما ما هي البدائل التي خرجوا بها لمعالجة هذه المشاكل.

هل الحكم الذي يقترح بهذه الطريقة سيكون حكما يستخدم آلية المجتمع أم يد السلطة على المجتمع.

### ١١-٣ على ربيعة

أنا من الذين يؤمنون بضرورة وجود الديمقراطية والحركة الديمقراطية القوية من أجل فرض النظام الديمقراطي على أنظمتنا السياسية.

إنني أرى أن الشرط الأساسي لخلق هذه الحركة القوية هو تحالف جميع القوي الديمقراطية والأحزاب السياسية في جبهة ديمقراطية عريضة وانضواؤها تحت مظلة الحد الأدنى من المطالب الديمقراطية والسياسية. ولا أبالغ إذا ما قلت أن تجربة البحرين في هذا المضمار تعد من التجارب الغنية الجديرة بالاهتمام، لأن التحالف الوطني الديمقراطي في البحرين نجح في ضم كافة الأحزاب والقوي السياسية في حركة دستورية واحدة وتحت جملة من المطالب، تلخصت في مطلب تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية وإعطاء المرأة جميع حقوقها السياسية، بالإضافة إلى المطالب الاجتماعي الخاص بإيجاد عمل للعاطلين.

وقد تمسكت الحركة الدستورية المطالبة في البحرين بهذه المطالب وأكدت عليها في عريضتي عام ٩٢ و ١٩٩٤. وقد استخدمت هذه الحركة المطالبة جميع الوسائل النضالية السلمية بما في ذلك المقاومة المدنية والاعتصام حتى تمكنت من فرض عملية الإصلاح السياسي الذي

بدأ بالانفتاح السياسي المتمثل في إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والمحكومين والسماح لجميع المبعدين بالرجوع إلى أرض الوطن وإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. والسؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح هو كيف تنجح البحرين رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكانها في تحقيق هذه التجربة النضالية الرائدة فيما فشلت الأحزاب العربية في تشكيل مثل هذا التحالف.

هل معنى هذا أن البحرين أكثر خبرة نضالية من غيرها من الدول العربية وهل أن شعب البحرين يتمتع بوعي سياسي وحنكة سياسية أكثر من غيره من الشعوب العربية الأخرى؟

إن تجربة البحرين في مضمار التحالفات السياسية جديرة بالدرس والاقْتباس من قبل جميع الأحزاب العربية، فهذا التحالف العريض- من وجهة نظري- هو الأداة الوحيدة الكفيلة بتجميع وضم كافة القوي تحت سقف الحد الأدنى من المطالب. أن تجربة البحرين تعد النموذج السياسي الصالح للتطبيق على مستوى الوطن العربي. ولا أكتفي هنا بالدعوة لخلق التحالف على مستوى القطر الواحد بل إنني أدعو لخلق التحالف العريض على مستوى الوطن العربي ، إن خلق التيار الديمقراطي الواسع على مستوى الوطن العربي سوف يعزز من قوة الحركة الديمقراطية ويقوي من التيار الموحد.

وبهذا الخصوص يجب توجيه النقد للاتحاد البرلماني العربي الذي مايزال دوره سلبيا في دعم التوجه الديمقراطي في الوطن العربي. وهنا لا أتردد في طرح السؤال على الحضور في كيفية تفعيل دور الاتحاد البرلماني من أجل تحقيق الأهداف التي تضمنها نظامه الأساسي والمتمثلة في نشر القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ونشر الوعي الديمقراطي.

### ١٢-٣ خالد سليمان\*

أرجو ابتداء أن أنقل أطيّب تحياتي إلى الأستاذ الدكتور "محمد الرميحي"، الذي أحزنني حقا أن أجد ورقته بهذا المستوى من التشاؤم المقلق، بعد أن عهدناه طويلا مثلا نابضا للتفاؤل والتبشير بمستقبل مشرق لأمتنا العربية. وفيما يلي جملة من الأفكار التي أثارها قراءة تلك الورقة:

---

\* أرسلت هذه المداخلة بعد اللقاء دون حضور كاتبها وقد اطلع عليها كاتب الورقة.

إذا سلمنا جدلاً بأن الديمقراطية الناجحة في أي مجتمع تتطلب فعلاً وصول هذا المجتمع إلى درجة معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يكفل نجاحها، أفلا يجدر بنا تحديد إحداثيات تلك الدرجة من التطور التي ينبغي إحرازها في حالة معظم مجتمعاتنا العربية، التي ما تزال تتخبط عملياً في ظلمات العصور الوسطى!.

كما أن من حقنا أن نتساءل في هذا السياق: لماذا أحرزت الهند - أكبر الديمقراطيات في العالم - نجاحاً ملحوظاً في تجربتها الديمقراطية المميزة، بالرغم من افتقارها إلى الحد الأدنى من تلك الدرجة من التطور، التي نريد أن نجبر مجتمعاتنا العربية على تحقيقها، دون توافر الظروف الموضوعية لذلك!.

وإذا بقينا نحجم عن خوض التجارب الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية، في ظل غياب تلك الدرجة الهلامية من التطور، تخوفاً من "وثوب أي مغامر غوغائي إلى السلطة ليقود المجتمع إلى أوخم العواقب" فكم علينا الانتظار! وما البديل الأخلاقي والإنساني المقبول لمجتمعاتنا بانتظار الوصول إلى تلك الدرجة التي ما تزال ملامحها وهويتها في علم الغيب! هل الأنظمة الرجعية المتسلطة في عالمنا هي البديل الشرعي؟.

ثم ألا يكون من التجني والتبسيط الذي قد يكون مخلاً تحميل الديمقراطية جريرة المذابح التي ارتكبت في راوندا وجمهورية يوغسلافيا السابقة! أم أن من الجائز أن وجود عوامل أخرى لعلها المتهم الحقيقي على ذمة تلك الجرائم البشعة، التي لا نظن أن بالإمكان عزوها بحال من الأحوال إلى الديمقراطية! ومع الوعي بأن المبادئ والقيم تفقد كثيراً من قيمتها العملية إذا لم يقبض لها النجاح في التطبيق على أرض الواقع، فهل نحمل النظام الديمقراطي تبعات تشويبه والإخفاق في ترجمته إلى واقع ملموس، تمهيداً للمطالبة بالحجر عليه ومنعه من مغادرة غرفته، لإثباته فشلاً ذريعاً في الانسجام مع بيئتنا وظروفنا الراهنة!.

لا أدري إذا كان عزيزنا الدكتور "الرميحي" يدعو إلى التخلي عن المكتسبات المتواضعة ذات الصبغة الديمقراطية، التي أحرزها بعض البلدان العربية، من قبيل إقرار التعددية الحزبية مثلاً. وذلك بدعوى أن "تجربة الأحزاب العربية قد قامت على نبت الديمقراطية واحتقارها"، أو بحجة أن "نظام التعددية الحزبية في مجتمع لم يصل إلى مستوى التطور الذي وصفه (توكفيل) سيؤدي فقط إلى تعميق ومأسسة التقسيمات العرقية والإقليمية القائمة".

في واقع الأمر، ليس منا من لا يقر بالحالة المأساوية التي تتمرغ فيها التوجهات الديمقراطية الخجولة في العالم العربي. والحق إن الدكتور "الرميحي" يقدم لنا في ورقته المثيرة توصيفا مؤثرا لأعراض تلك الحالة البائسة. بيد أنه ينساق خلف نزعة مفرطة في التشاؤم - قد تكون مبررة في ضوء سوداوية الأوضاع القائمة - فينسى، وربما يتناسى مجبرا، إخبارنا فيما إذا كان ثمة بصيص أمل مرئي يمكن تتبعه في آخر هذا النفق البالغ الظلمة.

أعود فأقول: إن فكرة الإصرار على ارتهان النجاح الديمقراطي بتحقيق مستوى معين من التطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لا تمثل في واقع الحال إلا نوعا من الانتظار العبثي لـ "غودو" الذي لا يأتي، وربما لن يأتي أبدا. حقا إن الديمقراطية - كما يؤكد عزيزنا الدكتور "الرميحي" - لا تتحقق بالأمنيات الطيبة فقط، بل تتحقق عندما تكون ذروة لنهضة اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخلاقية شاملة، غير أن افتقار عالمنا العربي في المدى القريب، والمتوسط، ونخشى أن نقول البعيد أيضا، إلى المؤشرات على إمكان انبعاث تلك النهضة المنشودة؛ يجعلنا نتشبه بفكرة دعم مختلف صيغ الانفتاح والدمقرطة في مجتمعاتنا العربية، أيا كانت درجة جدتها وتوفيقيها. إذ نزع من التراكم الكمي في الإنجازات الديمقراطية، مهما كانت متواضعة وضئيلة، ليس له في نهاية المطاف إلا أن يسفر عن تحولات نوعية جوهرية باتجاه الديمقراطية الحقيقية. وأظن أن النكوص عن تشجيع المساعي الديمقراطية في الوطن العربي بحجة عدم توافر المناخات الملائمة لانتعاشها ونموها لن يفضي إلى حقن مجتمعاتنا الناعسة بالمزيد من حقن التخدير، ومطالبتها في الوقت نفسه بإحداث نهضة شاملة، ربما لا تملك في ظل المعطيات الموضوعية الراهنة أكثر من الصلاة والدعاء لقيامها.

أخيرا، أرجو - وبالرغم من كل المثبطات والحواجز الفولاذية التي تقف في وجه تقدم المسيرة الديمقراطية في وطننا العربي - أن تتسم طروحات مثقفينا الكبار الذين يشكلون مرجعيات رمزية موجهة لأبناء أمتنا بالمزيد من نزعات النفاؤل، فما أحوجنا في هذه الأيام المعتمة التي تمر بها الأمة إلى إيقاد مشاعل الأمل بغد مشرق، لا إلى مجرد الاكتفاء بلعن الظلام.

## تعقيب محمد الرميحي الختامي

إخواني... أود أن أشكر جميع المتدخلين الذين زادوني بتدخلهم فهما وعلما، كما أود قبل أن أدخل في صلب تعليقي الإشارة إلى ثلاث نقاط أحسبها هامة لتوضيح ما يأتي بعدها.

١- الورقة التي بين أيديكم هي نتاج تكليف من المنظمين للإحاطة بما يمكن الإحاطة به من (تحفظات للنخبة العربية) علي صعوبة تحديد المصطلح، وبالتالي ليست أفكاراً كاملة يؤمن بها الكاتب علي علاتها أو إطلاقها، إنما هي اجتهاد الباحث العلمي في الموضوع المناط به بحثه، والأمر المطروح ليس حول ضرورة الديمقراطية أو عدم ضرورتها لمجتمعاتنا العربية، بل المطروح ما هي القضايا الرئيسية التي تراها النخب أو بعضها، تحفظاً علي الممارسات الديمقراطية في بيئتنا العربية، وهناك فرق بين الفكرة (والممارسة) ولكن لأن هذه الورقة قد أخذت كل هذا الحماس في التعليقات المختلفة، فإنها من وجهة نظري قد أصابت الهدف وحققت المرتجي، وهو إثارة الموضوع.

٢- لقد شعرت من بعض تعليقات المتدخلين انهم لم يطلعوا علي الورقة، بل أشار الشيخ الغنوشي إلى ذلك إشارة واضحة، وهي وان كانت تحسب له بالإقرار بالواقع، فإن التعليق علي ورقة نتيجة للسمع، في مثل هذا المحفل العلمي، هو أمر يشير إلى شيء من النقص في تدريب بعضنا المهني والمنهجي، وهذا لا يعني مصادرة الرأي، ولكن يعني أن بعض الآراء والتعليقات ليس بالضرورة له علاقة مباشرة بما جاء بالورقة، بل هي تصورات غير مكتملة لما يراد من الورقة ناتجة عن (السمع) للملخص، لا (القراءة) المتمعنة، وكل ما أرجوه أن تقرا الورقة بأناة وتفحص وفي حدود هدفها المراد، بعيداً عن المواقف المسبقة.

٣- نتيجة النقطة السالفة فقد ظهر من بعض التعليقات ما نسب إلى الورقة (ولي بعد ذلك) دون سند حقيقي من نص الورقة، وهو أمر ليس بالجديد علي بعض منتدياتنا العربية الحوارية، أقبله بهذه الصورة لا غير، ولكنني بالطبع أتخفظ عليه، لأن ما ذكرته هو نقد وتشريح لتجارب عربية في الديمقراطية، ومواقف شرائح مجتمعية، مع الإحاطة بتجارب عالمية، لذا فإن الحديث عن (تشاؤم) أو (دعوة إلى الاستبداد) أو (إبعاد الجماهير) ولعل مثل هذه التعبيرات تمثل الفهم الخاطيء من جهة كما تمثل (عدم قناعة أو قدرة بمخاطبة الرأي الآخر عن طريق الحوار الهادئ والهادف) والأخير سمة أساسية في آليات الديمقراطية (التي نفتقدها)

بعد هذه المقدمة القصيرة، آتي إلى تناول ما قاله بعض الاخوة للتوضيح، ففي تعليق الأخ الكريم فضل شلق، ما لا اختلف في معظمه عليه، غير قوله أو فهمه لما جاء في بعض الورقة أني أدعو إلى تجاهل (الشعب) وهو أمر غير صحيح من هذا المعني، بل إن ما قلته أن(غياب الشروط الموضوعية) أفسدت التجارب الديمقراطية العربية، وظهرت شكلا دون محتوى في الكثير من الممارسات، منها علي سبيل المثال الممارسات في كل من مصر والعراق وسوريا بين الحربين العالميتين، وعندما زحف العسكر علي السلطة، لم يخرج أحد في (الشارع) ليدافع عن(الديمقراطية) ومن جهة أخرى فان العديد من الدول العربية تدعي في اسمها الرسمي أنها (ديمقراطية) وغير ذلك من الأمور، وبدا لي أن الأستاذ شلق قد وقع في نهاية تحذيره مما حذر منه في البداية وهو أن (التراث انتقائي بطبعه وانه سحب الحاضر علي الماضي) بعد ذلك يقول(بين الحديبية واليرموك ثماني سنوات في ذلك الزمن البطيء) فهو يقع فيما حذر منه، لذا أري أن بعض الفقرات في تعليق الزميل الكريم لها في الصوت العالي اكثر مما لها في الواقع المعاش، وهي أزمة من أزماننا الفكرية العربية، ومع ذلك أوافق تماما مع الأخ شلق على أهمية المعرفة والثقافة لإنارة طريق الشعوب، فهو في ذلك محق.

والعودة إلى تعليق الزميل برهان غليون، أوافق معه علي التلخيص الأول ذي النقاط الست، ولكن أتحفظ علي قوله (أن هذا التحليل ينطبق بشكل مباشر وقوي علي الكثير من النخب الخليجية) وذلك لسببين، الأول أني أردت في عرضي أن أتحدث عن وعي النخب في الساحة العربية، وعن العام والجوهري فيها، السبب الثاني أني أرى في التخصيص الذي ذهب إليه المعلق بقوله إنها(النخب الخليجية) نبرة إقصاء وتهميش وربما استعلاء لا يقبل في الدوائر العلمية، وكأن مجتمعات الخليج لها من العناصر ما هو خاص بها ومقصود عليها، وإذا كان قد تبادر إلى الذهن (النفط) فالعراق وليبيا والجزائر من الدول النفطية أيضا، أما إشارة الدكتور غليون إلى (النخب المرشوة) فهو بالقطع إسقاط(أيدولوجي) غير مبرر علميا، يذكرنا بالاتهامات ذات المنحي التكفيري والتخويني، وفيها من التعميم ما هو غير علمي أيضا!

ولعل الدكتور برهان يتفق كما قال إن (الديمقراطية ليست وصفة سحرية لمعالجة جميع علل المجتمع) كما أني أوافق علي قوله أنها أي الديمقراطية(تحتاج لتتوطن إلى أن نستثمر فيها ونضحى من أجلها) ما اختلف هنا معه هو الإجابة علي سؤال أية آليات نحتاج أن نستثمر فيها؟

لقد تكرم الأساتذة الآخرون بالتعليق كل حسب اجتهاده، بعض هذه التعليقات ليس له علاقة بالورقة بشكل مباشر، بل هي انطباعات كلية أو جزئية، واحسب أن الوقت المتاح لكل

منهم لم يسعفه لقراءة الورقة بكاملها، علي الرغم من أن بعض ما قيل فيه الكثير من الحكمة وحصافة الرأي.

ولكني أريد أن أنتهي بالقول أن الديمقراطية المنشودة في بيئتنا العربية تواجه أمراضا ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية، ودون دراسة الشروط التاريخية التي نشأت فيها الديمقراطيات الأخرى الحديثة وفهم الخاص منها والعام، وكذلك فهم افضل لمجتمعاتنا، لن يتضح لنا علي وجه الدقة ما نريد غير ترديد الشعارات، فهناك علاقة يجب أن تحدد بين السياسي والمقدس، وهناك علاقة يجب أن تحدد بين التحزب المقلق والتسامح وقبول الآخر، ثم علينا أن نتوجه إلى مصالحة تاريخية مع بعضنا ومع الغير، وأن نعرف أن الديمقراطية هي أن أي فئة منا لا تملك الحقيقة كاملة، فهي نسبية ومتغيرة.

و أشركم جميعا مع تقديري العميق لكل المساهمين.